مشكلة المياه وتأثيراتها

6

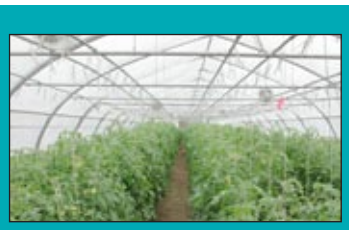

زراعة البيوت البلاستيكية.. إلى أين؟

8

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2246)السنة التاسعة -الثلاثاء (13) أيلول 2011

قانون النفط والغاز
جدل محتدم بين المركز والاقليم !

الاقتصادي | العدد (2246)السنة التاسعة -الثلاثاء (13) أيلول 2011

جولـة تراخيص رابعة وسـط جـدل محتدم حول قانون النفط والغاز

أطلق العراق العنان لجولة تراخيص رابعة قالت وزارة النفط: أنها استكشافية وسط جدل محتدم حول مسودة قانون النفط والغاز المرحل من الدورة البرلمانية السابقة.

وذكـرت مصـادر إعلامية مطلعة لـ (المدى الاقتصادي) ان اكثر من 40 شـركة عالمية شـاركت في جولـة التراخيص الرابعة في العاصمة الأردنية عمان لاستثمار 12 موقعاً استكشافياً في منطق متعددة من العراق.

وذكـرت وكالـة الصحافـة الفرنسـية ان وزارة النفط نظمـت مؤتمرا في عمان بحضـور ممثلين عن 46 شـركة عالمية في مجال الطاقة.

بغداد – عمان / متابعة المدى الاقتصادي

وقـال وزيـر النفـط عبد الكـريم لعيبـي في كلمته خلال افتتاح المؤتمر الترويجي لجولة التراخيص الرابعـة "نسعـى مع الشـركات العالميـة للوصول الى انتـاج ثلاثـة ملايـين برميل مـن النفط الخام يوميـا نهايـة العام الحـالي والى تصدير اكثر من ٢،٥ مليـون برميل مـن النفط الخـام يوميا العام القادم".

واضـاف انـه "يجـري تنفيـذ خطة غـير مسبوقة في تاريـخ الصناعة النفطية العراقيـة تتم خلالها مضاعفة إنتـاج العراق من النفط والغاز لأكثر من أربع مرات وبناء بنى تحتية عملاقة تستوعب تلك الزيـادات بالإضافة الى مشاريع مهمة ستجعل من العراق مصدرا مهما للطاقة في العالم".

وبـيّن ان "إيراداتنـا النفطيـة خـلال هـذا العـام ستتجـاوز ٨٠ مليـار دولار مما سيضمـن سد اي عجز في الموازنة".

واشار الى ان مشاريـع تجـري حاليـا في البنى التحتيـة النفطية ستمكن العراق من رفع صادراته النفطية.

وقـال "هناك مشروع من ثـلاث مراحل يتم خلاله مد ثلاثة أنابيب بحرية وخمس عوامات تصديرية ورابط للميناءيـن التصديريين: العمية و البصرة مـا سيعطينـا مرونـة كاملـة للتصدير سـواء من موانئنـا الحاليـة او العوامات الخمـس في طاقة ستتجاوز خمسة ملايين برميل في اليوم".

وذكـر أن المرحلـة الأولى مـن المشـروع ستنجـز في كانـون الأول القـادم حيث ستضيف لنا طاقة تصديرية بحدود مليون برميل يوميا ستمكننا من تصدير كل النفط المنتج إن شاء الله".

وأضـاف "بنينـا أنبوبـا آخـر بريـا بطـول ١٠٥ كلـم وبطاقـة أكثر مـن مليـون برميل ربطنـا فيه مستودعـات الزبـير ١ و٢ (أقصى جنوب العراق) إلى ميناء الفاو (أقصى جنوب العراق) مباشرة".

مـن جهته، أكـد مصـدر إعلامـي في وزارة النفط لوكالة فرانس برس "نحن نتوقع زيادات سريعة في إنتـاج النفـط العراقي خلال السنـوات القليلة القادمة".

واوضـح انه "مـن المقرر حسب خطـة الوزارة ان يصـل الانتـاج في العـام القـادم الى ٣،٣ ملايـين برميـل يوميـا و٤،٥ ملايـين برميـل يوميـا في عـام ٢٠١٣ و٦،٥ ملايـين برميـل يوميـا في عـام ٢٠١٤".

وقال جهاد إن "الشركات النفطية العالمية العاملة في العـراق قطعت شوطا كبيرا وبدأنا نقطف ثمار عملهـا من خلال زيادة في الانتاج وصلت الى اكثر من ٤٠٠ الف برميل في اليوم وفي وقت قياسي".

وينتج العراق حوالي ٢،٧ مليون برميل من النفط يوميا، ويقوم بتصدير حوالي ٢،١ مليون منها.

ويطمـح هذا البلـد إلى انتـاج حـوالي ١٢ مليون برميـل في اليوم في غضون سـت سنوات، مقابل ٢،٧ مليـون حاليـا، مـا سيجعلـه ثـاني منتج في أوبك.

وقد وقعت الوزارة لهذا الغرض عقودا مع شركات عالمية لتطوير عشرة حقول كبيرة.

ويعتمـد اقتصاد العراق، الـذي شهد اكتشاف اول حقل نفطـي في مدينة كركوك عام ١٩٢٥، بصورة رئيسيـة علـى النفط الخـام، الذي تمثـل عائداته قرابة ٩٠ في المئة من عائدات البلاد.

ورغـم طموحـات المسؤولـين العراقيـين باحداث زيـادات في الانتاج بـرزت من جديـد الى السطح مشكلة الخلافات بـين الحكومة المركزية في بغداد واقليم كردستان حول قانون النفط والغاز.

وقـال وزير النفـط العراقي لوكالـة فرانس برس علـى هامش المؤتمـر ان "حكومة اقليـم كردستان اوقفـت (الاحـد) ضـخ النفـط مـن حقـول الاقليم لمنظومـة الصـادرات النفطيـة الوطنيـة مـن دون معروفة الاسباب".

واوضح ان "هذا يشكل خسارة للاقتصاد العراقي ويلحـق ضررا كبـيرا بالشعب الكـردي خصوصا والشعب العراقي عموما".

وقال مصـدر نفطي عراقي فضل عـدم الكشف عن اسمه ان "صادرات اقليم كردستان التي كانت تبلغ معدلاتهـا ١٥٠ الف برميل من النفط الخام يوميا، انخفضـت في الأسبوعيـين الماضيـين الى حوالي ٥٥ الف برميل في اليوم.

وكان المسؤولـون الكـرد وعـدوا بإيصـال انتـاج النفط في الاقليم الى ٢٠٠ الف برميل بنهاية العام الحالي.

ويرجـح ان يكـون سبب وقـف الضـخ هو خلاف الاقليم مع الحكومة المركزية في بغداد حول قانون النفط والغاز.

دانـت حكومـة الاقليـم الاثنـين الماضـي مشروع قانـون النفـط والغاز الذي وافقـت عليه الحكومة المركزية في بغداد، وطالبت بسحبه.

وقالت حكومة كردستان في بيان إن "رئاسة اقليم كردسـتان العـراق تدين هذه المنـاورة وتطلب من مجلـس الـوزراء سحب هـذا المشروع فـورا لأنه مخالف للدستور".

وأضـاف البيـان "إننا ندعـو رئيـس البرلمان إلى رفـض هـذا المشروع الـذي قدمتـه الحكومة والى مواصلة العمل التشريعـي (على مشروع القانون المقـدم في ٢٠٠٧) عبر الأخذ في الاعتبار تعديلات كافـة الاطـراف بمـا في ذلـك تحفظـات التحالـف الكردي".

ووافقت الحكومة في ٢٨ اب الماضي على مشروع قانون حول النفط والغاز يرمي الى تنظيم انشطة ابـرز مـورد في البلاد بعـد سنوات مـن الخلافات حول هذا الموضوع.

والمشروع الذي يحتاج ايضا الى موافقة البرلمان، يتعين ان يدير قطاع المحروقات ويوزع مسؤوليات الانتاج بين بغداد والمحافظات.

وتأخر التصويت على مثل هذا القانون منذ ٢٠٠٧ بسبـب خلافات بـين الحكومة المركزيـة في بغداد التـي تأمل في ان تكون لها اليد الطولى على ادارة موارد البلاد النفطية وبين السلطات في كردستان المنطقـة الغنية بالمحروقات، التي تعتزم الاحتفاظ بالسيطرة على ثروتها.

الاقتصادي | العدد (2246)السنة التاسعة -الثلاثاء (13) أيلول 2011

خبـراء: حماية المنتجات المحلية ضرورة للقضاء على ظاهرة الإغراق السلعي

بغداد /علي الكاتب

أكـد عدد من الخـبراء الاقتصاديون اهمية حمايـة المنتجات المحلية بشـتى انواعها من عدة مخاطر آنية تهدد وجودها كظاهرة الاغراق السلعي وظاهـرة الغش الصـناعي التي وصـفوها بـ(الآفـة) التي تنخر في جسـد الصناعة الوطنية، داعين في الوقت ذاته الإجراءات المتخـذة بهـذا الصـدد ضـرورة وطنيـة تحتمها متطلبـات المرحلة الحاليـة،التـي تشهـد حالـة مـن الإغـراق السلعي مع تراجـع المنتج المحلي بشكل واضح.

وقـال الخبير الاقتصـادي في جمعية الاقتصاديـين ورجال الإعمال عادل البيضاني ان التصدي لسياسة الإغراق التي يتعرض لها المنتج المحلـي من سيل السلـع المخالفـة للمواصفات والشـروط النوعية اصبح من ضرورات المرحلـة الراهنة وعلى الجهات الحكومية ذات العلاقة ان تكون في صدارة هذا التوجه جنبا الى جنب مع منظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية

واضـاف ان ذلـك يسـير جنبـا الى جنـب مـع الشعـور بالمسؤولية المشتركـة لبنـاء عـراق جديد في ظـل التوجه نحو اقتصـاد السوق وتفعيـل أداء القطاعـات والجهـات المعنيـة، لحماية المنتـج المحلي والمسـتهلـك من ظاهـرة إغراق الأسـواق بالسلع الرديئـة والمخالفة لشـروط السلامة ومواصفات الجودة العالميـة، فضلا عن تأثيراتها الاقتصاديـة والاجتماعية والصحيـة لتلك الظاهـرة التي انعكست سلبـا على مسـتوى أداء قطاعات العمل والإنتـاج العامة والخاصة إضافـة إلى تأثيرها السلبي على برامج التنمية ومواكبة التطورات العالمية.

وأشـار الى ان تسليـط الضـوء علـى واقـع السـوق العراقـي في ظـل تراجـع مستوى الانتـاج المحلـي المنتجات يدعـو الى تقصي السـبل الكفيلـة والتـي مـن شأنها حمايـة القطاعـات الاقتصادية مـن تلك الظاهرة وإعطـاء القطاع الخاص الدعـم المناسب ليتمكن مـن الإسهام في مواجهة تلك التحديات وإيجـاد الأطر التشريعية والقانونيـة للنهوض بالاقتصـاد الوطني وحمايـة المنتج المحلي وتحقيق منافسة عادلة بما يعزز آليات اقتصاد السوق.

وتابع ان تطوير آليات العمل بما يعزز التنمية المستدامة من خلال المسؤوليـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والقضـاء علـى الظواهر السلبيـة الناجمـة عـن تراجع مستويـات الصناعـة المحلية ومنها البطالـة وتنظيـم عمليات الاستـيراد وتطبيق التعريفـة الكمركية بنحـو ينسجـم مع مسـتوى الناتج المحلـي وعلى وفـق متطلبات منظمة التجارة العالمية ومعاييرها.

فيمـا قـال الدكتور احمـد الطائـي استـاذ الاقتصـاد السياسي ان بنـاء ثقافـة وطنيـة تمكـن المستهلك مـن التعامـل بثقة مـع المنتج المحلـي وتشجيعـه كمطلب وطنـي، والعمل على الارتقـاء بجودة ومواصفـات المنتجـات المحلية وسلامتها ورفع قدرتهـا التنافسية مـع المنتجات الأجنبية، من اهم الحلـول للنهوض بواقع الصناعة المحلية ومواجهة موجة الاستيرادات،التي لم يشهد لها البلد مثيلا خلال العقود الماضية.

واضـاف أن موضـوع حمايـة المنتـج الوطنـي وحمايـة المستهلك العراقـي موضـوع مشـترك ومهـم لا يحتمـل التهـاون فيه،بل من الضـرورة أن يحظـى بأولويـة اهتمـام المواطـن العراقـي كـون الموضـوع مصـيري يرتبـط بحاضـره ومستقبلـه في آن واحـد، خاصـة مع العمل بقانون ينظم حماية المنتجات العراقية انسجاماً مـع المتغيرات التي طـرأت على الاقتصاد العراقـي وفتح الأسواق أمـام التجـارة العالميـة، ولغرض بنـاء صناعـة وطنيـة ولتفادي حـدوث ضـرر قد يلحق بهـا من الممارسـات الضارة مـن سياسات إغـراق الأسواق بالمنتجات أو الزيـادات غير المبررة في الواردات أو المنتجات المستوردة التي تدعمها الدول المصدرة الى العراق بما يؤدي الى فقدان شروط المنافسة العادلة.

وتابـع ان موضوع دعم الاقتصـاد الوطني من سياسات قد تتبعها بعض الدول والشركات في إغراق السوق العراقية بالبضائع التي لا تلائـم مواصفات الجـودة المعمول بها عالمياً مهـم لحماية المنتج المحلـي وتوفـير الحمايـة المطلوبـة للقطـاع الصناعـي والسوق المحليـة مهم جدا،لاسيما في إطار تحقيق حماية المنتجات العراقية من الآثـار المترتبة علـى الممارسـات الضارة في التجـارة الدولية مـع العراق وبناء صناعة وطنية قـادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

فيما يرى الخبير الاقتصادي رافد الجنابي: أن من ضرورات المرحلة الراهنة تحقيق الزيادة في الانتاج المحلي وتنويعه ومايرافقه من التوسـع في التصدير الى الخارج وتطويـره وفتح افاق الاسواق الخارجيـة امامـه، ومنها عملية تتم عبر تنميـة الصادرات المحلية علـى وفق المـدى المنظور،وباستخدام ذات طاقـات الانتاج المحلي ذاته وبكفاءة تشغيل اكبر وبكلف مالية اقل ووضع خطط للانتاج والاستهـلاك على حد سـواء بالنسبة للجهـات الحكومية،بالشكل الـذي يسمـح بوضع معايـير موضوعيـة لكل سلعـة وتخصيص حصـص للتصديـر من القطاعـين الصناعـي والزراعـي من دون التأثر بضغوطات الاستهـلاك المحلي،وهي اجراءات تكون بمثابة التحـدي المقصـود لسياسات الإغـراق السلعـي، إذ إن هذا التدفق السلعـي لن يجعلنا مكتوفي الأيدي مكتفـين بالتفرج على ما يدور مـن حولنا،بل علـى خلاف ذلك يجب ان تكون لنـا مواقف واضحة في هذا الشأن.

وأضـاف ان مـن المهم تنميـة الصـادرات على الاجـل الطويل من خـلال القيـام باجـراءات التعديـل والتغيـير في هيـاكل الانتـاج ذاتها،والتركيـز في الخطـط الاستثمارية للدولـة علـى مشاريع الانتـاج بهـدف التصدير ضمن درسات جـدوى اقتصادية متكاملة تلتـزم بهـا جميع القطاعـات الانتاجيـة بشكل متكامـل، فضلا عن اتخـاذ عدد من الاجـراءات والسياسات وتفعيل الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين العراق وبقية دول العالم في هذا الصدد وإعادة افتتاح جميع الملحقيات التجارية في كل دول العالم،اضافة الى رفع القيود امام حركة الاستيرادات والصادرات وسد حاجة الأسواق المحلية من البضائع والسلع.

الاقتصادي
العدد (2246)السنة التاسعة -الثلاثاء
(13) أيلول 2011

تموينية الفقراء .. ومستحقاتها

بعد صدور نظام فحص الجودة والشروع في تطبيقه، لا داع لان تقلق وزارة التجارة بعد الآن على الجودة من المناشئ حيث تقوم الشركتان النمساوية والفرنسية بهذا الفحص، كما في منافذنا الحدودية سوف تتم إقامة مختبرات فحص النوعية والجودة.

لذلك لا داع لحصر المناشئ مثلٍ كما تريد وزارة التجارة بالرز الهولندي والسكر البرازيلي لانهما ليسا البلدين الوحيدين في الجودة، ولهذا الغرض ستقوم الوزارة بجمع عناصر البطاقة التموينية في كيس واحد عدا الطحين، وهذا لا داع له إذ أن الجودة ستكون شاملة سواء كانت المواد تستوردها التجارة أم القطاع الخاص، وبهذه الحالة نوفر عملية التعبئة لصالح المعجون تلك المادة الجديدة والعزيزة على الأقل.

ثامر الهيمص

وبعد الانتهاء من مشكلة الجودة والنوعية تبقى مشكلة النقل والخزن أو التوزيع هي المشكلة التي ما زالت التجارة تراوح في مكانها ولا تقدم في حلها حيث كما هو معروف التأخر عموما" ووصول المواد في اوقات متفاوتة تصل لعدة اشهر في بعض المواد.

لذلك وصلت العملية الى طريق مسدود أما بسبب ضعف سلطة القانون أو انتشار الفساد الذي طال كثيرا من دوائرنا. في حين المفروض أن تكون التموينية أداة الدولة الأساسية لمكافحة الفقر ولهذا تكون مستحقات ذلك ما يأتي: .

أولاً: الفقراء حسب آخر الإحصائيات بلغ مجموعهم عشرة ملايين والبعض يقول يشكلون ٤٠٪ من الشعب العراقي وخصوصاً في الريف بحيث يشكلون في الريف ٣٩٪ و١٦٪ في المدينة (د. جبار عبد الرزاق \ عدد يوم ٢٣\٨ المدى)، ويضيف أن ٧٥ ٪ من ريف المثنى تحت خط الفقر و ٦٠٪ في بابل و ٦١ ٪ في الكوت)،فيما نسبة الفقر ٩٪ في دهوك و ٣٪ في السليمانية وأربيل.

أذن هذه الشريحة التي هي عشرة ملايين تقريباً يجب أن تكون هي المستهدفة في البطاقة التموينية كما ونوعاً. علماً أن كلفة عناصر التموينية (سكر طحين زيت رز عدس) لا تتجاوز العشرة آلاف دينار حالياً في حين قدرت احتياجات الفرد الغذائية بـ (٣٤٠٠٠ ألف دينار) لذا يكون دعم هذه الشريحة البالغة ثلث السكان امراً اساسياً دستورياً بمساواة العراقيين في الحقوق والواجبات وشرعياً لا تحتاج للتبرير دينياً.

ثانياً: يجب أن تسعى وزارة التجارة وبعد تخلصها من مشكلة جودة المواد الى التخلص من مشكلة النقل والخزن باعتماد أساليب جديدة تربط بين حسن الأداء والأجر أو الحوافز،والمضي قدماً في إلغاء بطاقة ذوي الدرجات الخاصة حيث ما زالت تحجب عن رئيس العائلة فقط. وبما أن الحد الأدنى لراتب ذوي الدرجات الخاصة لا يقل عن خمسة ملايين فماذا يعني مثلاً خمسين ألف دينار أي لخمسة أفراد كمعدل للعائلة من هذا المبلغ. وهكذا بالنسبة لكبار التجار والمقاولين. مما يوفر مبالغ تعزز تموينية الفقراء وسكوت البنك الدولي الرافض للدعم، ورضا الله كصدقات، مضافاً إليها ما خصص للتغليف الجديد على السنة المالية القادمة.

ثالثاً: بما أن الحاجات الأساسية للإنسان العراقي الفقير حسب التقديرات تبلغ (٨٩٦، ٧٦ ألف دينار) تدفع حالياً وزارة التجارة من خلال التموينية مبلغ عشرة آلاف دينار منها يبقى العجز (٨٩٦، ٦٦ ألف دينار) لذلك سوف يكون رفع البطاقة الجديدة لهذه الشريحة إلى (٣٤ ألف دينار) يساهم مباشرة في رفع حوالي ٤٥٪ من العجز المالي ويبذل الفقير العراقي جهده نحو السكن الذي يتضاعف والتضخم النقدي المتزايد الذي بلغ في تموز سنة ٢٠١١ ٦،٢٪ عن تموز سنة ٢٠١٠ حسب مؤشرات وزارة التخطيط.

ناهيك عن البطالة التي تتفاهم مثلاً في تلعفر هناك (١٨ ألف عاطل) ونفوسها (٢٢٠ ألف نسخة) وهناك مليون امرأة تكافح لتوفير الغذاء لأطفالهن مما يفطرهم للخروج للعمل حسب إحصائيات الصليب الأحمر الأخيرة.

رابعاً: الجوع لا يمكن التعايش معه فهو يأتي بعد مشكلة الدواء ومشكلة السكن وقناة التموينية ستكون أداة أساسية في الأفق المنظور أي للخمس أو العشر سنوات القادمة لذلك لابد من رفد التموينية بموارد أخرى للفقراء وخصوصاً شبكات الضمان والمعوقين والأرامل الذين هم في قاع المجتمع لذلك نحتاج الى حث المرجعيات الدينية بدفع الناس الميسورين من غير الدرجات الخاصة والتجار والمقاولين وأثرياء الأزمات على التنازل عن حصصهم التموينية إذ أن خمسين أو ستين أو مئة ألف لا تعني لكثير من الناس شيئاً يستحق الحرص عليه. كما أنه تعبيراً حقيقياً صادقاً عن التقوى والإيمان وهي.(ميدقه سر) تطفئ غضب الرب.

خامساً: التموينية في هذه الحالة تصبح أداة لتخفيف التفاوت الطبقي الحاد وتسهم مباشرة في رفع المستوى المعيشي لعشرة ملايين فقير. بمعنى أن المبالغ المصروفة عليها تذهب للاستيراد مع زيادة سنوية لا تقل عن ١٥٪ الى ٢٠٪ لتغطية الزيادة السكانية والتضخم النقدي. وهذا أمر لا يستقيم مع اقتصاد ريعي هش تحدده بورصات ومشاكل العالم الاقتصادية لذلك على نائب رئيس الوزراء المعني أن يسعى الى دفع الوزارات ذات العلاقة إلى ما يأتي: .

١. تسليف وتشجيع زراعة الطماطم لمعامل المعجون.

٢.مساعدة الزيوت النباتية لزيادة وتعزيز إنتاجها من الزيت وإمكانية إعادة فقرات المساحيق والصوابين للبطاقة.

٣. دفع وزارة الزراعة للتوسع في المواد الإستراتيجية (حنطة، رز).

٤. أحياء معامل السكر في ميسان والموصل.

لذلك نكون قد ضربنا أكثر من عصفورين بحجر تموينية الفقراء لتصبح قاطرة للتنمية المستدامة حيث ستكون إنتاج معاملنا وزراعتنا لا يعاني من مشكلة التسويق. وبعكس ذلك يبقى الفقر ويكون الصرف فقط على الجهاز الأمني لملاحقة ضحايا الفقر (إرهاب جريمة تزوير وفساد).

ونؤكد ضرورة أن يكون سعي وزارة التجارة بهذا الاتجاه بالتنسيق مع مراكز البحث ووزارة التخطيط للمس توجهاً ايجابياً فعالاً تنموياً وبعد ذلك تغلف المواد بورق وأكياس عراقية ونرفع مستوى عشرة مليون جائع وهذه هي المصالحة الحقيقية والوحدة الوطنية المتكاملة ونخفض نسبة أمراض سوء التغذية المنتشرة. حالياً ولكي يناضل فقيرنا على جبهة السكن والمرض والتعليم على الأقل.

الاقتصادي
العدد (2246)السنة التاسعة -الثلاثاء
(13) أيلول 2011

النمو الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل القومي

محمد صادق جراد

كما يعرف الجميع أن العراق اليوم يسعى للاعتماد على فلسفة اقتصادية جديدة للدولة والتي تقوم على الانفتاح الاقتصادي واقتصاد السوق الأمر الذي يتطلب فسح المجال للقطاع الخاص وللاستثمار المحلي والأجنبي في جميع القطاعات المهمة كالصناعة والزراعة والسياحة وقطاعات أخرى تشكل عاملا مساعدا لتنوع الدخل القومي الذي يعتمد في الاقتصاد العراقي اليوم على النفط بدرجة كبيرة وبنسبة تصل إلى حوالي ٩٢٪ من الدخل.

ومن البديهي أن يساهم النمو الاقتصادي في القطاعات المختلفة في أي بلد بدرجة كبيرة في تنويع مصادر الدخل القومي للبلاد لاسيما في الدول التي تعتمد الاقتصاد الريعي ذا الطابع الأحادي كالعراق والتي تحتاج الى هذا التنوع. لذلك يرى المتخصصون ضرورة ان تضع الحكومة ضمن خططها الاقتصادية القادمة هدفا أساسيا وهو تشجيع الاستثمار وخلق بيئة استثمارية مناسبة.

ومن اجل تحقيق هذا الهدف على الدولة اتخاذ الكثير من الخطوات والإجراءات المهمة من اجل الوصول الى سياسة اقتصادية مرنة تستجيب للمتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية وتتمكن من مواكبة التطورات العالمية وهذا لن يتحقق الا من خلال إيجاد منظومة تشريعية متكاملة تساهم في دعم القطاع الخاص من خلال تفعيل خطط الإقراض للمواطنين وللشركات لتموين المشاريع وفي إنشاء الشركات المساهمة ذات الجدوى الاقتصادية ومن خلال دعم اقتصاد السوق وتطوير النظام المصرفي في العراق وتطوير سوق العراق للأوراق المالية إداريا وفنيا وتكنولوجيا واستخدام الوسائل الحديثة والمتطورة إضافة الى ضرورة تبني سياسة ضريبية تعزز دور القطاع الخاص.وكل هذه الإجراءات يجب ان تكون تحت مظلة النزاهة والشفافية من خلال محاربة الفساد المالي والإداري الذي ينخر جسد الاقتصاد العراقي.

ومن الضرورة بمكان ان نعترف اليوم وبعد سنوات على التجربة العراقية بان مسالة الإصلاح الاقتصادي في العراق مازالت في بدايتها وتعاني الكثير من المشاكل حيث ظلت السياسة الاقتصادية المعتمدة في البلاد منذ ٢٠٠٣ وحتى الان غير قادرة على استيعاب وتطبيق مفهوم الاقتصاد الحديث الذي يعتمد على تنوع الموارد المالية ويقوم على تنشيط فعاليات اقتصادية مهمة لكي تكون رافدا مهما وحيويا في تنشيط الاقتصاد الوطني.

ولا بد من الإشارة هنا الى ان إهمال القطاعات الاقتصادية المهمة قد تسبب في مشاكل جديدة أضيفت الى المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتراكمات التي أخذت تزداد في السنوات الأخيرة حيث ساهم توقف الإنتاج في الصناعة الوطنية وإهمال المنشئات الصناعية والمعامل الحكومية والأهلية الى تفشي ظاهرة البطالة والبطالة المقنعة اضافة الى مشاكل عديدة منها الاغراق السلعي الذي تعرضت له الاسواق العراقية الامر الذي اثر على استقرار الأسعار في السوق مما تسبب في إضعاف الاقتصاد وتسريب العملة الصعبة في مجالات غير مهمة وكل هذا ساهم بطريقة او بأخرى بإبعاد القطاع الصناعي عن لعب دوره في تنشيط الاقتصاد العراقي والمشاركة في معالجة مشاكله.

وما حصل في القطاع الصناعي ينطبق أيضا على القطاع الزراعي والسياحة وباقي القطاعات التي تحتاج جميعها الى تشريعات وقوانين اقتصادية تنضم عملها ونشاطاتها بالاتجاه الصحيح وفق ما تتطلبه المرحلة الراهنة ونقصد هنا مرحلة الانتقال من اقتصاد الى آخر ومحاولة الحكومة في الانتقال الى اقتصاد السوق والتي تحتاج الى مقومات تأتي من خلال خطوات صحيحة يجب اتخاذها ومنها إعادة بناء البنية التحتية وتفعيل القوانين المهمة وإضافة بعض التعديلات الضرورية لها بما يتلاءم مع الوضع الحالي كقانون الضرائب وقانون التعرفة الكمركية وقانون الاستثمار وتفعيل المبادرة الزراعية ودعم القطاعات الأخرى من قبل الحكومة من خلال الدعم المادي المتمثل بتقديم القروض وتذليل العقبات التي تقف دون تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وأخيرا لابد ان نعترف بان إهمال القطاعات الاقتصادية ليست المشكلة الوحيدة في عدم تطور الاقتصاد العراقي ،بل ان هناك العديد من المعوقات منها التأثير السلبي للتجاذبات السياسية وما تخلفها من تداعيات أمنية وعلاقة الحكومة المركزية اقتصاديا بالحكومات المحلية على تقدم الملف الاقتصادي حيث تساهم هذه التجاذبات في عدم تشجيع المستثمرين على الدخول في السوق العراقية بالرغم من المحاولات التي تبذلها الكثير من المنظمات الاقتصادية العراقية الحكومية والغير حكومية والتي بذلت جهود متميزة من اجل تنشيط عملية الاستثمار من خلال الندوات والتجمعات الاقتصادية وتقديم الدراسات والمقترحات للحكومة والمؤسسات الاقتصادية في البلد إلا ان هذه النشاطات لن تكون ذات جدوى وستبقى حبر على ورق ومجرد خطابات رنانة من دون ان نهيئ الأرضية الحقيقية للإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة بتوفير بيئة اقتصادية مثالية من خلال التوافق السياسي والوصول الى التشريعات الحقيقية التي تخدم الاقتصاد العراقي وتساهم في حل جميع مشاكله المتراكمة منذ سنوات بل عقود طويلة.

السلة الغذائية الموحدة

حسن محمد الخفاجي

منذ سنوات طويلة والمواطن يعاني من معضلة البطاقة التموينية، وبات المواطن في حيرة من أمره خاصة وإن أكثر من ٣ مليارات دولار سنويا تخصص لمفردات البطاقة التموينية دون أن يلمس المواطن مردوداً إيجابياً لهذا الإنفاق، على الرغم من إن برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) ورغم المشاكل الكثيرة التي اعترته إلا أنه كان يؤمن قوت الشعب العراقي بشكل ثابت وبمبلغ ٤ مليارات دولار سنوياً، دون أن يحدث ثمة خلل في المواعيد أو المواد المجهزة، ونحن هنا لا نمتدح البرنامج ولكن نتحدث عن الآليات التي كانت متبعة سواء في التعاقدات والتجهيز والتوزيع وانسيابية ذلك بتوقيات تكاد تكون ثابتة لكل محافظة ووكيل مواد غذائية.

مغلفات جاهزة تحوي جميع عناصر الحصة الغذائية، هذا هو المسعى الأخير لوزارة التجارة العراقية من أجل تحسين نوعية مفردات البطاقة التموينية في العراق والتي تعاني من مشاكل كثيرة في الاستيراد والتوزيع والنوعية الرديئة، إضافة إلى التأخير في وصولها للعائلة العراقية. ومن الضروري هنا أن نسأل وزارة التجارة العراقية عن مدى إمكانية أجهزة الوزارة في تغليف وتعبئة أكثر من ٣٠ مليون حصة تموينية كأفراد أو ستة ملايين حصة كعوائل بأرقام متفاوتة جداً؟ والسؤال الآخر وهو المهم بل الأكثر أهمية هل عملية التعبئة هذه ستحل مشكلة البطاقة التموينية أم العكس؟

لكي نجيب على هذه الأسئلة علينا أن نعرف بأن عملية التغليف لن تقوم بها وزارة التجارة لأسباب كثيرة أولها افتقاد الوزارة للمكننة في هذا الشأن وبالتالي سيصار لأحدى الشركات العالمية لإنجاز هذا العمل وهو بالتالي سيكلف مبالغ طائلة مع الافتراض هنالك شركات لديها إمكانية تغليف هذه الملايين من الحصص التموينية دون تأخير وبنوعيات مختلفة، حيث يعرف جميع المختصين بأن الشركات العالمية متخصصة في مادة معينة وليست لديها الشمولية، أي إن من يعمل في توريد السكر لا يعمل في توريد الرز او السمن او الشاي، وبالتالي فإن هذا يتطلب أن يتم التعامل مع شركات عديدة كمرحلة أولية ومن ثم اناطة مهمة تغليف حصة كاملة بشركة أخرى وهذه العملية معقدة أولها وفيها من مخاطر التأخير ما يهدد الغذائي

للمواطن العراقي خاصة الطبقات الفقيرة والتي تعتمد إعتماداً كليا على مفردات البطاقة التموينية.

وأيضا بأن جميع مفردات البطاقة التموينية مستوردة من الخارج وليست منتجة في العراق او تحت سيطرة الوزارة، وهذه النقطة مهمة جداً من حيث إن أسعار المواد الغذائية في السوق العالمي شهدت وستشهد إرتفاعاً بسبب أزمة الغذاء العالمية والتي تركت آثارها على أسعار السلع الغذائية إضافة إلى احتمالية تلف الكثير من العبوات أثناء النقل المتعدد خاصة وإنها ستحتوي على متناقضات كمساحيق الغسيل مع الشاي والرز مع الزيت وغير ذلك مما سيكبد الدولة خسائر مادية إضافية.

والجانب الثالث يتمثل بأنه سيكون هنالك شركات وسيطة كما اعتدنا ذلك في الكثير من الأعمال في العراق عبر إعطاء العطاءات لشركات وبدورها تكلف شركات ثانوية لإنجازه بكفاءة أقل وجودة أدنى من المتوقع.

لهذا نجد بأن دعوة وزارة التجارة بتغليف وتعبئة مفردات البطاقة بسلة واحدة يمثل هروب من مشكلة حقيقية بحلول وهمية، حيث إن المشكلة الحقيقية تكمن في إخفاق وزارة التجارة بتوفير مفردات البطاقة التموينية، والسبب لأنها لازالت تعتمد المركزية في هذا المجال دون أن تعطي دوراً لمجالس المحافظات مثلاً، خاصة وإن بعض هذه المجالس أبدت استعدادها لأن تلبي احتياجات البطاقة التموينية لمحافظاتها ومن دون تلكؤ. والسبب الآخر يكمن بعدم اعتراف وزارة التجارة بضعف إمكانياتها في هذا الجانب واعتمادها على العشوائية في الإستيراد والتعاقدات دون خطط ناجحة مما ترك الباب مفتوحاً أمام اجتهادات لا تصب في صالح المواطن العراقي.

الاقتصادي
العدد (2246)السنة التاسعة -الثلاثاء
(13) أيلول 2011

إيمان محسن جاسم

مشكلة المياه وتأثيراتها

هنالك أزمة مياه، لا أحد يمكنه أن يتجاهل هذه الحقيقة، وهذه الأزمة ليست مقتصرة على بلد دون سواه، ولكنها بالتأكيد تختلف من بلد لآخر، والعراق في مقدمة البلدان التي تعاني من أزمة مياه، لأسباب عديدة أهمها وجود منابع الأنهر خارج حدود العراق مما يعرض كمية المياه لمخاطر كثيرة برزت بشكل واضح في السنوات الأخيرة.

ويعرف جميع الخبراء بأن منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم ندرة في المياه. فعلى مستوى العالم، يبلغ متوسط كمية المياه المتاحة للفرد سنوياً نحو ٧٠٠٠ متر مكعب، بينما يبلغ متوسط كمية المياه المتاحة للفرد سنوياً في منطقة الشرق الأوسط حوالي ١٢٠٠ متر مكعب فقط. ويعاني نصف سكان هذه المنطقة من أوضاع مائية صعبة للغاية، مع توقع نمو سكاني من حوالي ٣٠٠ مليون نسمة في الوقت الحالي إلى زهاء ٥٠٠ مليون نسمة في العام ٢٠٢٥.

ووفق هذه الرؤية تقدر بعض الجهات الخبيرة في المياه كمية المياه المتجددة المتاحة في الوطن العربي بنحو ٢٦٥ مليار متر مكعب في السنة وهذا أقل من حد الفقر المائي الذي يقدر وفقا لمعايير عالمية، بنحو ١٠٠٠ م٣ للفرد في السنة. الأسوأ من ذلك هو أن الدراسات تتوقع تناقص هذا النصيب إلى أقل من ٥٠٠ م٣ في معظم دول المنطقة بحلول العام ٢٠٢٥. وأخطر ما في الأمر هو أن نصف هذه المياه تنبع من مصادر خارج المنطقة العربية وقد تؤدي مشروعات استثمار مياه الأنهار في منابعها خارج الوطن العربي إلى تناقص الموارد المائية الواردة إليها وهذا ما يحدث حالياً في تركيا وإيران المجاورتين للوطن العربي.

وتختلف مصادر المياه من بلد إلى آخر. فبعض البلدان، مثل مصر والعراق، يعتمد أساساً على المياه السطحية من أنهار دولية كبيرة. وتعتمد بلدان أخرى، مثل اليمن وجيبوتي ودول مجلس التعاون الخليجي العربية، اعتماداً كلياً تقريباً على المياه الجوفية وتحلية مياه البحر، بينما تستخدم بلدان أخرى مزيجاً من المياه السطحية والجوفية. وتستغل معظم البلدان كل المياه السطحية المتاحة تقريباً، ولا تصل مياه الكثير من الأنهار الرئيسية إلى البحار والمحيطات.

لهذا نجد بأن الكثير من بلدان المنطقة شرعت للتصدي لمشكلة ندرة المياه عن طريق ضخ استثمارات في البنية التحتية. وزاد نطاق تغطية إمدادات المياه زيادة ملحوظة وقد قام العديد من البلدان بإنجاز استثمارات كبيرة في البنية التحتية لتخزين المياه و بالاستثمار الكثيف في توسيع شبكات الري. علاوة على ذلك، تتصدر هذه المنطقة بلدان العالم في تطبيق تكنولوجيات غير تقليدية في مجال المياه مثل تحليّة مياه البحر وإعادة استخدام المياه المستعملة.

وللمياه علاقة قوية جداً بالأمن الغذائي والحفاظ على معدلات التشغيل في المناطق الريفية لحماية قطاع الزراعة. وقد أدى هذا إلى استخدام حوالي ٨٥ ٪ من المياه المتاحة في هذه المنطقة لأغراض الزراعة، ومنها زراعة محاصيل قد يكون أفضل للبلدان المعنية استيرادها في بعض الأحيان. وغالباً ما يستلزم تحويل المياه لأغراض الزراعة استثمارات باهظة لضمان توفير إمدادات المياه للاستهلاك المنزلي والتجاري. كما أن السياسات الخاصة بتسعير المياه والتي تحركها اعتبارات اجتماعية تحول دون استرداد التكاليف والحد من الصيانة اللازمة وتدهور جودة الخدمة المقدمة وتهديد الاستدامة المالية للمرافق في العديد من بلدان المنطقة.

وما يهمنا هنا وضع العراق في ظل تنامي هذه الأزمة خاصة بعد قطع إيران المياه عن الأنهار العراقية وما يترتب على ذلك من خسائر كبيرة في قطاعات مهمة كالزراعة والبيئة والصحة وغيرها، وهذا يتطلب إستراتيجية مواجهة هذه المخاطر بشكل جدي وليس عبر تصريحات بعيدة عن المعالجات.

وعلينا أن ندرك بأن هذه المخاطر تزداد يوميا خاصة بانخفاض معدلات سقوط الأمطار في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة مقارنة بالعقود الماضية، حتى تحولت بعض المناطق لشبه صحراوية، فمن الممكن أن تتعرض حالة مرافق البنية التحتية الخاصة بتخزين المياه للتدهور في ضوء كمية المياه المتاحة. كما أن عدم الانتظام في إمدادات المياه للمناطق الحضرية يؤدي إلى تسريع وتيرة التدهور في مرافق البنية التحتية.

لهذا فإنه من الضروري جداً أن نسعى لمواجهة هذه المخاطر بشكل يؤمن حاجة العراق من المياه وفق الاتفاقيات الدولية التي تحفظ حقوق الدول في حصتها المائية حتى لا نضطر لتبادل النفط بالماء مستقبلاً.

الاقتصادي
العدد (2246)السنة التاسعة -الثلاثاء
(13) أيلول 2011

اقتصاد ليبيا وفشل النظام الاشتراكي المتشدد

إياد مهدي عباس

تساهم خطط التنمية وطبيعة السياسة الاقتصادية في أي بلد على مستوى عيش المواطن وطبيعة الخدمات المقدمة له من قبل الدولة ، ومن خلال نظرة تحليلية للاقتصاد الليبي نجد أن هناك الكثير من الأخطاء والمعوقات التي حالت دون نجاح النظام الليبي في وضع الخطط الاقتصادية الناجحة والكفيلة بالنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن.

ويرى خبراء الشأن الليبي أن اقتصاد طرابلس كان في ظل حكم العقيد معمر القذافي يدار من قبل أفراد عائلته والمقربين منه فقط. لكن سقوط النظام يثير تساؤلات عن كيفية إدارة اقتصاد بلاد ذات موارد هائلة، وما لذلك من انعكاس على حياة الليبيين الذين لم ينعموا بثروات بلادهم.

يعتمد الاقتصاد الليبي على النفط إذ يبلغ احتياطيه ستة وأربعين مليار برميل، كما أن احتياطي طرابلس من الذهب يقدر بأكثر من مئة وأربعين طنا، فيما تقدر قيمة الناتج المحلي الإجمالي بستين مليار يورو.

قبل اندلاع الثورة التي أسقطت القذافي كانت ليبيا إحدى أكبر الدول المنتجة للنفط في المنطقة حيث كانت تضخ يوميا مليونا ونصف مليون برميل.

أما الأموال الليبية في الخارج والتي جمدتها حكومات دول الغرب فإنها تقدر بعشرات المليارات من اليوروهات.

ويجب أن لا يغيب عن الأذهان أن من ضمن عناصر قوة الاقتصاد الليبي توافر أنواع مختلفة وغير مستغلة من المعادن الهامة كالغاز وغيره، وذلك على مساحة جغرافية تربو على المليون و ٧٥٠ كلم مربع، مع أكبر شاطئ جنوبي على ضفة البحر الأبيض المتوسط يزيد عن ١٩٠٠ كلم.

وبالرغم من وجود هذه المقومات والمؤشرات الدالة على وجود انفتاح اقتصادي في السنوات الاخيرة، تواجه ليبيا، التي تعد من أغنى الدول الأفريقية، صعوبات في تحديث اقتصادها، الذي يتأثر بتقلبات أسعار النفط، ويؤخره تفشي الفساد في القطاع العام والبيروقراطية الإدارية. وكانت ليبيا منذ أكثر من ثلاثة عقود تطبق النظام الاشتراكي المتشدد، لتجعل من الدولة الراعية لكل الأنشطة الاقتصادية في البلاد. حيث سيطر القطاع العام سيطرة مطلقة في ليبيا منذ بداية الثورة حتى سنة ١٩٧٧ على إدارة وتسيير النشاط الاقتصادي، بل إنه كان القاطرة الرئيسية للاقتصاد الوطني، حيث أشرف على تأميم المصارف والمؤسسات الأجنبية، وأسهم في خلق الشركات الوطنية العامة، كما كان للقطاع العام نصيب الأسد في الصياغة والإشراف والتنفيذ والمتابعة لأغلب الخطط الاقتصادية.

إلا أن ليبيا تراجعت عن هذه السياسة الاقتصادية بعد أن فشلت في إدارتها، مخلفة وراءها خسائر كبيرة تجاوزت مليارات الدولارات نتيجة البيروقراطية الإدارية وتفشي الفساد في القطاع العام. ومع رفع الحظر الدولي الذي فرض على ليبيا من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٣ إثر اتهامها بدعم الإرهاب، طبقت سلسلة من الإصلاحات لتحرير الاقتصاد. فقد شجعت الدولة القطاع الخاص على الدخول في النشاط الاقتصادي للبلاد، وقررت أن تتخلى عن دور الدولة الراعية بتخفيض الدعم وتشجيع سوق العمل الخاص للقضاء على البطالة في هذا البلد، الذي لا يتجاوز عدد سكانه خمسة ملايين نسمة. وتنتج ليبيا، العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، نحو ١,٨ مليون برميل يوميا من النفط، بينما يقدر احتياطيها بـ٤٦ مليار برميل كما أسلفنا. ويشكل النفط أكثر من ٩٥ في المائة من الصادرات و٧٥ في المائة من ميزانية الدولة. ولكن هذه الموارد الضخمة لم تساهم في تحسين أهم القطاعات في البلاد، أي التعليم والصحة والبنية التحتية.

وقال تقرير لبعثة من صندوق النقد الدولي نشر ٢٠٠٩ إنه «من المهم تحسين أداء إدارة الدولة في ليبيا، وتحسين الإطار التنظيمي من أجل تحسين مناخ الأعمال وتحسين الإحصائيات الاقتصادية والمالية والمعايير المحاسبية بما يتماشى مع الممارسات الدولية». وترى البعثة الاقتصادية الفرنسية في طرابلس، أنه «ما زال يجب القيام بعمل كبير في مجال الأداء اليومي للدولة، الذي ما زال بطيئا وفيه الكثير من الإجراءات». وفي خطة التنمية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٢ قررت ليبيا رصد ٧٥ مليار دولار لمشاريع كبيرة وضخمة لتحسين وتجديد البنية التحتية. لكن هذه التوقعات خفضت بعد تراجع أسعار النفط. ومع تنامي المشاريع الكبيرة تجد ليبيا نفسها أمام نقص في اليد العاملة المؤهلة، ونقص في مواد البناء. وترى البعثة الفرنسية أن «كل هذه المواد يتم توريدها من الخارج، لهذا قفزت الأسعار بصورة كبيرة، خاصة أسعار العقارات». وتستورد ليبيا نحو تسعين في المائة من احتياجاتها من المواد الغذائية والتجهيزات. وازدياد الواردات بنسبة ٢٩ في المئة في ٢٠٠٨، عوضت عنه زيادة في صادرات النفط مما سمح لليبيا بتحصيل ١٠٦ مليار دولار من العملة الصعبة، يخصص جزء منها للاستثمار الخارجي خصوصا في القارة الأفريقية. وفي مجال المحروقات شاركت أربعون شركة أجنبية من كل العالم في أربعة مزادات لاستكشاف النفط في ليبيا، للوصول إلى هدف إنتاج ثلاثة ملايين برميل في ٢٠١٣. ويقدر احتياطي ليبيا من الغاز بـ١٣١٤ مليار متر مكعب. كما سجلت ليبيا نموا بلغ معدله ٨ في المائة بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، وأبرمت عقودا للحصول على تجهيزات في السنوات الأخيرة مع شركات عدة متعددة الجنسيات.

ورغم ارتفاع عائدات النفط، يشكو المواطن الليبي من ارتفاع الأسعار في المواد الغذائية والعقارات، مما دعا إلى الدعوة لتأميم التجارة. واتخاذ اجراءات اخرى من شانها المساهمة في تحسين مستوى العيش للمواطن الليبي الذي انتفض وثار على النظام الدكتاتوري وأسقطه لأنه فشل في وضع الخطط التنموية المناسبة والكفيلة بتوفير الخدمات للمواطن الليبي الذي عانى طويلا عبر عقود حكم القذافي وعائلته وسيطرتهم على الاقتصاد الليبي في جميع قطاعاته لنتشف ان حياة المواطن وكرامته رهينة بنجاح السياسة الاقتصادية في بلاده.

الفساد أحد أسباب الفقر

محمد جاسم محمد العبيدي

لظاهرة الفقر وارتفاع نسبها أسباب عديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكلها عوامل تساهم في زيادة الفقر وفي مقدمة هذه الأسباب، السياسات الاقتصادية الموجهة لصالح الطبقة الغنية إحدى أهم آليات إنتاج الفقر، والسياسة النقدية التي تؤثر على سعر الفائدة هي أهم السياسات المسببة للفقر، باعتبار أن سعر الفائدة يؤثر في خفض الحوافز المرتبطة بالاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، ويسبب ذلك انخفاض الطلب على العمالة.

وأدت السياسات النقدية السابقة إلى ارتفاع معدلات التضخم، وأثر ذلك سلبياً على خفض القيمة الشرائية لشرائح كثيرة في المجتمع.

وتراجع دور الدولة في الاهتمام بالرعاية الاجتماعية والصحية تبعاً لسياسات الإنفاق المتبعة، فضلاً عن أن الأزمات السياسية والأمنية والتي أفضت إلى هروب رؤوس الأموال من البلد مما أثر كثيراً على سوق العمل والإنتاج معاً، وأسهمت في إنتاج الفقر، بسبب انخفاض الطلب على العمل وتدني الأجور.

أن أسباب انتشار الفقر لا تقتصر على ندرة الموارد الطبيعية والسياسات الاقتصادية للدولة، بل تتوقف أيضاً هنالك عامل مهم جدا يتمثل بوجود الفساد الذي ينحر ليس الاقتصاد فقط بل هيكل الدولة والعلاقات الاجتماعية.

ويحصل الفساد عادة في خطوط التماس بين القطاعات الخدمية والمواطن هذه القطاعات التي من شأنها أن تلعب دوراً كبيراً في التنمية، والعراق شهد الكثير من حالات الفساد في قطاعات مهمة كالتجارة من خلال مفردات البطاقة التموينية، وقطاع الكهرباء وحتى قطاع التربية والتعليم.

وعادة ما يحصل الفساد في الدول التي تعاني من أزمات سياسية وحالات حروب ومراحل انتقالية كما هو حال العراق. وأن مكافحة الفساد تقتضي الدعوة إلى إقامة الندوات والمؤتمرات حول هذا الموضوع الشائك والمعقد، ووضع الأبحاث والدراسات التي تفضح الطرق والأساليب الشيطانية التي يلجأ إليها المفسدون. وهي أساليب مبتكرة في غالب الأحيان من خلال منظمات محترفة وشبكات كبيرة مرتبطة مع بعضها البعض.

وتناولت تقارير دولية بأن حجم الخسائر التي تلحق بالاقتصاد العالمي نتيجة انتشار ظاهرة الفساد بأشكالها المختلفة يقدر بأكثر من أربعمائة مليار دولار سنويا وهذا الرقم قابل للزيادة إذا ما ظلت هذه الظاهرة دون التصدي لها، كما أن ظاهرة الفساد أصبحت من المظاهر الرئيسية التي تهدد جميع أشكال التطور التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتؤثر سلبا في مسيرة الدول الاقتصادية وسعيها لتحقيق أعلى معدلات النمو والفساد في العديد من دول العالم ينطلق أحيانا من ضعف السلطة السياسية أو نتيجة إغفال تطبيق القوانين أو قلة الخبرة لدى موظفي الدولة ودوائرها، وقلة الخبرة بحد ذاتها هاما مهماً من عوامل مرور المفسدين من خلال استغلالهم جهل الموظف، خاصة ما يتعلق منها بالأمور الفنية. ويؤدي الفساد إلى نتائج سياسية واقتصادية في غاية الخطورة. فهو يؤدي أولاً إلى الانخفاض في مستوى الأداء الحكومي، ويشيع أجواء من عدم الثقة، وينشر الإحساس بالظلم، وبالتالي يؤدي إلى تقويض الشرعية السياسية للدولة. ويترافق الفساد مع تشوهات يجدها المسؤولون أنفسهم،

من أجل الحصول على "ريع" الفساد، الذي يؤدي إلى الأضرار بالنمو الاقتصادي وبالتنمية الاجتماعية. ويتبدى كل ذلك في العقود التي تجريها الدولة مع الشركات والمقاولين، والتي تحمل في طياتها كل الأعيب الغش. وتتجسد النتيجة السياسية الأولى للفساد بالتسبب في إضعاف الدولة وهيبتها، وعند ذاك تتهاوى الرقابة والمتابعة، وينتشر جو الفساد. أما الحكم على مدى قوة أو ضعف الدولة فيمكن ملاحظته من مدى الغموض أو الشفافية في معاملات الدولة الاقتصادية، وفي مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعة في التعيينات، وفي قصور أو فاعلية أجهزة الرقابة. ومتابعة العقود الموقعة مع الدول والشركات في مجالات عديدة. والفساد يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويحدث آثاره المدمرة في مناطق عالمنا الفقيرة، حيث يدع الملايين من البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وسائر أشكال الاستغلال الوحشية.

لهذا نجد بأن إستراتيجية مكافحة الفقر التي أعلن العراق عنها تتطلب أول ما تتطلبه مكافحة الفساد لأنه العامل الرئيسي الأول في الفقر.

تعتمد اقتصاديات الكثير من البلدان على القطاع الزراعي الذي أخذ يواكب التطورات العلمية ليتمكن من إدخال الوسائل التكنولوجية في أساليب وطرق الزراعة التقليدية من اجل تحقيق وفرة الناتج الزراعي وتقليل الكلف وكميات المياه المستخدمة في السقي، ونموذج الزراعة المحمية بالبيوت البلاستيكية إحدى الطرق الحديثة التي تعول عليها الكثير من الدول في زيادة إنتاج الغلة الزراعية طوال الموسم الزراعي وعلى مدار السنة.
(المدى الاقتصادي) بحثت في أسباب تراجع الزراعة البلاستيكية عبر التحقيق الآتي:

تحقيق / علي الكاتب

زراعة البيوت البلاستيكية.. إلى أين؟

الزراعة المحمية..الزراعة البلاستيكية

يقول الخبير الزراعي سعد راسم من الممكن تعريف الزراعة المحمية:إنها إنتاج الخضار والفواكه ونباتات الزينة وغيرها ضمن أنفاق أو بيوت زراعية (بلاستيكية) مدفأة بالأشعة الشمسية أو بوساطة جهاز تدفئة ولاسيما في غير مواسمها العادية، لاسيما أن الخضار على سبيل المثال ذات قيمة غذائية عالية نظراً لاحتوائها على كميات كبيرة من الأملاح المعدنية و الكربوهيدرات والبروتينات والدهون والفيتامينات التي تعد من العناصر الرئيسة في غذاء الإنسان،ومن هنا يأتي اهتمام كثير من دول العالم بموضوع إنتاج الخضار تحت الأغطية بعناية فائقة.

ويضيف: أهلا قبل البدء بإنشاء البيوت (البلاستيكية) يفضل أن تكون التربة المستخدمة في الزراعة ذات قوام رملي، ومن خصائصها تأمين الوسط المشجع لنشاط المجموع الجذري للنبات كجودة الصرف والتهوية وسرعة اكتساب الحرارة، حيث تتم حراثة التربة باستخدام جرار صغير، كما إن حماية البيوت البلاستيكية من الرياح القوية عمل أساس وضروري لإنجاح هذه الزراعة،إذ يمكن أن تكون هذه المصدات طبيعية من الأشجار كالسرو و الصنوبر والحور والصفصاف والدلب الشرقي، أو من مصدّات للرياح اصطناعية من الجدران الإسمنتية وغيرها.

تراجع في مستويات الإنتاج الزراعي

يقول الخبير الاقتصادي فائز سلمان: إن البلاد تعاني تراجعا في مستويات الإنتاج الزراعي وضعف قدرة القطاع الزراعي على توفير جميع الاحتياجات الضرورية لسد حاجة السوق من المواد الزراعية، والذي يعود إلى أسباب عدة من أهمها، انفتاح الحدود أمام شتى أنواع المزروعات الواردة من دول الجوار والدول الأخرى، ما اثر سلبا على نمو الواقع الزراعي في البلاد، وكذلك غياب الدعم المالي الحكومي والمتمثل بالدعم الفني والإرشادي من قبل وزارة الزراعة، ما تسبب بهجرة الفلاحين إلى المدينة، والتناقص الواضح في حصص العراق المائية من دول الجوار المتقاسمة معه بنهري دجلة والفرات،الأمر الذي تسبب بموجة الجفاف التي عصفت بالعديد من المحافظات والقرى.

الزراعة في محافظات عدة، وكمثال على ذلك في محافظة كربلاء، إذ تشير الأرقام إلى ارتفاع عدد مستخدمي البيوت البلاستيكية الى اكثر من ٢٠٠٠ بيت بلاستيكي،الأمر الذي يتطلب تعميم تجربة الزراعة المحمية في المناطق التي شهدت في الآونة الأخيرة هجرة ريفية واسعة الى المدينة، أو فتوراً زراعياً لبعض الأصناف المهمة،الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الطلب على البيوت البلاستيكية بشكل كبير إذ تم تسويق أكثر من ٧٠٠٠ بيت بلاستيكي إلى القطاع الخاص خلال السنوات الماضية.

وزارة الزراعة

- مصدر في وزارة الزراعة يقول: إن الزراعة المحمية في طريقها نحو الانتشار في عموم المحافظات،حيث تزداد أعداد البيوت البلاستيكية مع مرور الوقت،إذ تعد هذه الطريقة المثلى في الإنتاج لما لها من أهمية كبيرة في زيادته وإمكانية استمرار الاستفادة من الأرض بالمحصول السابق طيلة مدة إنتاج الشتلات، وإمكانية انتخاب الشتلات السليمة والخالية من الإصابات الحشرية والفطرية واستبعاد الشتلات غير المرغوبة، وكذلك الاقتصاد في كمية البذور وكمية المبيدات المستعملة والأسمدة الكيماوية وكلف العمل الخاصة برعاية الشتلات، مع إمكانية توفير الظروف البيئية (ضوء وحرارة ورطوبة ووسط زراعي)، ملائمة وبشكل مثالي لإنبات البذور.

ويضيف:أن ذلك يتسبب بنتائج كارثية على البلاد التي تخسر بنحو ١٠٠ ألف دونم سنويا من الأراضي الصالحة للزراعة، بسبب استمرار المشكلات التي يعانيها القطاع الزراعي، فضلا عن انخفاض إنتاجيتها إلى مستويات متدنية لاسيما إن المشكلة الأساسية التي تقف عقبة بوجه تطوير القطاع الزراعي هي مشكلة تملح التربة وتغدقها أو ما يعرف بـ(النزيز) في هذه الأراضي، والتي تكون على شكل مساحات كبيرة في وسط وجنوب العراق.

ويتابع:سلمان أن مدى الفائدة المتحققة من استخدام الزراعة المحمية في رفد الأسواق المحلية بكامل الاحتياجات واغنائها عن استيراد أصناف معينة من الخارج، أصبح واضحا للعيان بعد الاستخدام الواسع لتجربة البيوت البلاستيكية في عموم المحافظات والمناطق الزراعية وتحقيق النجاحات المتواصلة في زيادة الإنتاج ووفرة الحاصل الزراعي، حيث تشير الإحصائيات المعتمدة إلى اتساع استخدام هذا النوع من

خطوة تهدف الى زيادة المنتج المحلي والوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي ورفد الاسواق المحلية بالمنتجات الزراعية.

ويضيف:هناك أهمية لإدخال الأسس العلمية الرصينة في رفع الإنتاجية الزراعية، بدلالة كفاءة الزراعة المحمية المتحققة في رفد السوق العراقية بأصناف معينة من المنتجات والأصناف التي يتم استيراد اغلبها من بلدان اخرى، مع تحقيق نجاحات ملموسة وتصاعد واضح في وتائر العمل والانتاج الوفير، الامر الذي ادى الى توفير الخضر المحلية، خاصة بعد ان اعلنت وزارة الزراعة تحديد استيراد جميع محاصيل الخضر من خارج العراق في اكثر من مناسبة.

- ان الخطوة التالية ستكون للمحافظة على المنجز الزراعي وحماية المنتج المحلي مع المضي قدما نحو توسيع قاعدة الزراعة المحمية على أسس علمية والإدارة الحديثة للإنتاج المحلي، و ضرورة دعم وتنشيط مصانع التعليب وعمليات التوظيب والتغليف، اضافة الى دعم شركات التسويق والتخزين المبرد الى جانب دعم المنافذ التسويقية (علاوي الخضر)واعتماد البذور المنتجة محليا كبذور الباذنجان وغيرها وهي لن تتحقق بمجملها من دون وجود الدعم الحكومي المناسب لتطوير تجربة الزراعة في البيوت البلاستيكية أنموذج الزراعة المحمية في العراق.

الإنتاج وحاجة السوق

الدكتور مالك التميمي أستاذ علم الإدارة في جامعة بغداد يقول: من الضروري إيجاد دراسة دقيقة عن كميات الانتاج،مع وضع معالجات حقيقية للمشكلات التي يعانيها السوق المحلي على وفق إجراء تحريات واستبيانات لحاجة السوق الفعلية في الوقت الراهن،واعداد دراسة دقيقة حول الانتاج وحاجة السوق،لاسيما ان الارقام والجداول الصادرة عن الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة روتينية وغير دقيقة، كما أشرت وجود ضعف كبير في التدريب، مع أهمية إعداد خارطة استثمارية بالمساحات الزراعية المطلوب استثمارها في الزراعة المحمية والعمودية.

ويضيف: أن هناك جملة من الحلول التي بمقدورها إنعاش القطاع الزراعي في عموم المحافظات والمناطق، وجعل هذا القطاع قادرا على رفد السوق المحلية بعدد كبير من الاحتياجات التي يضطر العراق الى استيرادها حاليا من دول الجوار ولكي يكون رافدا مهما وحيويا في دعم موازنات البلد المالية المقبلة،وعدم الإبقاء على المردودات المالية المتأتية عن طريق بيع المشتقات النفطية، لاسيما ان العراق يضطر الى دفع اموال طائلة بغية استيراد اصناف عدة من المزروعات ما تسبب بخسائر فادحة لهذا القطاع المهم، مع اهمية ان تقوم الدولة بشراء انتاج الفلاح عند انخفاض الاسعار من اجل الاطمئنان على مستقبله وزراعته، خاصة مع وجود ضعف في الارشاد الزراعي، ولا بأس هنا ان يصار الى تدريب الطالب المتخرج من كلية الزراعة سنة واحدة في الحقل مع الفلاح لكي يكون ناجحا في عمله أسوة ببعض الدول المتقدمة.

ويتابع: من اجل النهوض بالواقع الزراعي في البلاد فلابد من التشجيع على زراعة الاشتال الجاهزة (الدايات واستخدامها في الزراعة بدلا من البذور)،و اعتماد الإدارة الحديثة في إنتاج محاصيل الخضر، و وضع دراسة في تقليل كلف النقل والخزن، و وضع دراسة عن التصنيف والتوظيب والتعبئة والتغليف للخضر المحمية، و النهوض بالبذور المنتجة محليا مثل الباذنجان وغيرها، و توفير مستلزمات الإنتاج (بذور ذات إنتاجية عالية، أسمدة ورقية، مبيدات فطرية والذبابة البيضاء)، و تنشيط المعامل القائمة حاليا (التعليب والمعجون) ودراسة معوقات الإنتاج ودعم إنشاء معامل التعليب الصغيرة والمتوسطة بالقروض الزراعية، و ربط قروض المبادرة الزراعية بخطة الحفاظ على إنتاج الزراعة المحمية وحماية المزارع، و دعم وتوفير منظومات النمو و النحل الخاص بتلقيح الأزهار.

استقرار نسبي في أسعار السلع والبضائع للأسبوع الحالي

شهدت حركة أسعار السلع للأسبوع الحالي في الأسواق المحلية ولمختلف البضائع المستوردة المحلية استقراراً ملحوظا مع انخفاض واضح بحجم العرض وارتفاع مستوى الطلب.
وقالت تقارير حصلت عليها (المدى الاقتصادي) إن أسعار المنتجات الغذائية شهدت استقراراً نسبياً وخصوصاً السلع المستوردة كما حافظت بعض اسعار المنتجات الحيوانية كاللحوم على ارتفاع ملحوظ

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

وذكرت التقارير ان أسعار السلع الأساسية في أسواق الجملة بلغت(٨٢٠٠٠) دينار للكيس الواحد من مادة الرز عنبر زنة (٥٠ كغم) وانخفض سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم من(٦١،٠٠٠)دينار إلى (٦٣،٠٠٠) دينار، فيما ارتفعت مادة الحمص حيث بلغ سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم)إلى (٦٧،٧٥٠) دينارا، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) إلى (٦٦،٨٠٠) دينار ، فيما ارتفع سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٣٤،٠٠٠) دينار إلى (٣٤،٠٠٠) دينار، وارتفاع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٧،٥٠٠) دينار إلى (٤٠،٦٠٠) دينار، ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢٣،٠٠٠) دينار إلى (٢٣،٥٠٠) دينار، والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد إلى (٤٤،٥٠٠) دينار، في حين سعر السكر ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٥،٠٠٠)

إما بالنسبة أسعار السلع في أسواق التجزئة فجاء سعر مواد الحبوب ومنتجاتها كالآتي: طحين إماراتي / ١ كغم / ١٨٠٠دينار رز إماراتي / ١ كغم / ١٢٠٠ دينار ، الجريش الناعم والخشن والحبية / ١ كغم / ١٣،٠٠٠ دينار، فيما بلغ سعر كيس حليب مجفف تجاري المدهش كامل الدسم / أبيض بارد يابس في بغداد ٩٠٠٠ دينار للكيلو ، وسعر الموصل ٨٠٠ دينار وسعر البصرة ٨٥٠ دينار ، والبطاطا كيلو سعر بغداد ١٠٠٠، و الموصل١٠٠٠، و البصرة١٢٠٠ ، والطماطة كيلو سعر بغداد٥٠٠ و الموصل ٦٥٠ والبصرة ٥٠٠ وخيار ماء كيلو سعر بغداد ٧٥٠ و الموصل ٦٥٠ والبصرة ٦٠٠باذنجان محلي سعر بغداد١٠٠٠ سعر الموصل١٢٥٠ سعر البصرة ١٢٥٠دينار باذنجان مستورد سعر بغداد١٢٠٠ سعر الموصل١٠٠٠ سعر البصرة ١٠٠٠دينار لوبيا محلية سعر بغداد١٢٠٠ سعر الموصل١٢٠٠ سعر البصرة ١١٥٠دينار برتقال / محلي سعر الكيلو في بغداد ١٦٥٠ سعر الموصل١٥٥٠سعر البصرة ٧٥٠ برتقال / مصري كيلو سعر بغداد١٣٠٠ سعر الموصل١٤٢٠ سعر البصرة ١٥٥٠دينارا الموز المستورد بغداد١٣٠٠ سعر الموصل١١٠٠ سعر البصرة ١٤٠٠دينار نومي حامض عراقي سعر الكيلو في بغداد٢٥٠٠ سعر الموصل٢٤٠٠ سعر البصرة ٢٤٥٠دينارا نومي حامض مصري سعر الكيلو في بغداد١٥٠٠ سعر الموصل١٥٠٠ سعر البصرة ١٤٥٠دينارا رمان عراقي سعر الكيلو في بغداد١٥٠٠ سعر الموصل١٤٠٠ سعر البصرة ١٦٠٠دينار والرقي كيلو ٢٥٠ دينارا والبطيخ ٣٥٠ دينارا،والعنب الأسود سعر الكيلو ١٠٠٠ دينار والخوخ الف دينار الكيلو الواحد والتين الأسود الف وخمسمائة دينار والرطب ١٢٠٠ دينار.

اما اسعار السكائر في سوق الجملة فقد بلغ سعر سكائر bine للعلبة الواحدة عشر قطع aspen،٣٨٠٠ العلبة الواحدة عشرة قطع ٦٢٥٠،كلواز miami،٤٢٠٠ العلبة الواحدة عشرة قطع ٤٠٠٠، gold seal علبة واحدة عشرة قطع ٣٠٠٠، pleasure علبة واحدة عشرة قطع ٢٧٥٠.

فيما شهدت حركة بيع الملابس رواجا للسلع ذات المناشئ الأجنبية وخاصة المنشأ الصيني بالدرجة الأولى والتركي بالدرجة الثانية من حيث حجم الطلب في السوق العراقي كما ان الملابس ذات الصنع المحلي لا تغطي حاجة المجتمع، ناهيك عن نوعياتها ومن حيث ملائمتها مع الموديل (الدزاينر) لافتة الى وجود نقص في حجم المستورد من الملابس بسبب التأخير الحاصل في عملية الفحص فضلاً عن التنافس في الاسعار حيث ان سعر بدلة طفل حديث الولادة من (٦) الى (١١) الف دينار بانواع مختلف كما ان فئات عمرية من ١٠ الى ١٦سنة تراوحت اسعار ما يرتدوه من من (١٣٠٠٠) الى (١٣٨٠٠) الف دينار واسعار الملابس الرجالية نلاحظ ان هناك تراجعا في أسعارها لتتراوح سعر (البنطلون والقميص الرجالي) من ١٦٥٠٠ الى ٢١٠٠٠ الف في تعاملات السوق- التجزئة والجملة -ايضا حيث يتضح من أن درزن (١) قميص تركي يظهر بسعر (١١٤) الف دينار ليصل سعر القطعة الواحدة منه في الجملة بـ (١٥) الف دينار لتصل بعدها الى المستهلك بسعر (١٨) الف دينار وهذا يعني تحمل المستهلك اعباء تكلفة كبيرة.

اما الملابس النسائية شهدت تراجعا بسيطا في مستوى أسعارها وبجميع أنواعها المستورد منها والمحلية ليتراوح هذا الارتفاع بقيمة ٢٣ ألف الى ٣٤ الف للقطعة الواحدة، كما ان هناك مؤشرات تبين ان النساء تستخدم الملابس المستوردة أكثر من الرجال وهذا يؤدي إلى ضغط اكبر على حجم الطلب وبالتالي نعتمد على قوة العرض من المستورد في تغطية السوق.

في حين تراوحت أسعار البدلة الرجالي من ٥٩ الف دينار الى ١٨٠ الف دينار سعر البدلة او هذه هي اغلب أنواعها رجالي قطعتان محلي معمل النجف ١ piece ١ piece بدلة رجالي قطعتان تركي ١ piece بدلة رجالي قطعتان تركي ١ piece بدلة رجالي قطعتان صيفي صيني ١ piece بدلة رجالي قطعتان صيفي صيني ١ piece بدلة رجالي قطعتان صيفي صيني piece بدلة رجالي قطعتان نوع أسيا سوري ١ piece بدلة رجالي قطعتان نوع أسيا سوري piece بدلة رجالي قطعتان نوع أسيا.

الحقائب ١ piece (حقيبة مدرسية)حجم وسط محافظة ميسان ٧٥٠٠ سعر البصرة ٨٥٠٠ اقليم الجنوب ٦٧٤٠ في العراق ٧٠٠٢ حقيبة سفر حجم وسط ٨٠ سم في ٥٠ سم بعربة ١/ piece صيني محافظة ميسان ٣٥٠٠٠ سعر البصرة ٤٠٠٠٠ اقليم الجنوب ٢٩٣٣ في العراق ٣٦٦٩ حقيبة سفر حجم وسط ٨٠ سم في ٥٠ سم بعربة ١ / piece صيني محافظة ميسان ٢٥٠٠٠ سعر البصرة ٢٥٠٠٠ اقليم الجنوب ٢١٥٠٠ في العراق ٢٣٠٠٠ حقيبة سفر حجم وسط ٨٠ سم في ٥٠ سم بدون١ piece عربة / صيني محافظة ميسان ٢٥٠٠٠ سعر البصرة ٢٧٠٠٠ اقليم الجنوب ٢٣٠٠٠في العراق ٢٣٠٠٠ عربة طفل عادية ذات قماش لنفر واحد، محافظة ميسان ٤٠٠٠٠ سعر البصرة ٤٠٠٠٠ اقليم الجنوب ٣٩٠٠٠ في العراق ٣٩٩٩٠ ١ piece نوع الحديد (ليس نايلون) / صيني محافظة ميسان ٥٠٠٠٠ سعر البصرة ٤٨٠٠٠ اقليم الجنوب ٤٦٠٠٠ في العراق ٣٩٧٧.

وشهدت اسعار السلع الكهربائية استقراراً نسبياً حيث كان سعر التلفزيون الملون العادي حجم ٢١ بوصة ماركة١ piece كوري من ١٨٠٠٠٠ الف دينار الى ٢٠٧٥٠٠ اتلف دينار في بغداد والمحافظات الجنوبية فيما كانت اسعارها في اقليم كردستان ١٥٤١٧ الف دينار للتلفزيون الملون العادي حجم ٢١ بوصة ماركة١ piece صيني Shonik شونك محافظة الانبار ١٤٥٠٠٠سعر ديالى ١٨٥٠٠اقليم الجنوب ١٣٤٥٠ محافظة بغداد ١٢٢٢٤٠ اقليم كردستان١٢٨٣٣٣ تلفزيون ملون عادي حجم ٢١ بوصة ماركة١ piece صيني Shonik شونك محافظة الانبار ١٦٢٥٠٠ سعر ديالى ١٤٥٠٠ اقليم الجنوب ٦٧٤٠ محافظة بغداد ١١٧٠٢٠ اقليم كردستان١٤٣١٠٠ تلفزيون ملون عادي حجم ٢١ بوصة ماركة١ piece صيني Shonik شونك محافظة الانبار ٧٥٠٠ سعر ديالى ٨٥٠٠ اقليم الجنوب ٦٧٤٠ محافظة بغداد ٧٠٠٢ اقليم كردستان١٥٤١٧ تلفزيون ملون حجم ٢٩ عقدة عادي نوع ونك١ piece صيني محافظة الانبار ٢٩٢٥٠٠ سعر ديالى ٢٦٤٠٠٠ اقليم الجنوب ٢٤٠٠٠٠ في العراق ٢٢٤٠٠ اقليم كردستان ٢٦٢٠٠٠تلفزيون ملون حجم ٢٩ عقدة عادي نوع شونك١ piece صيني محافظة الانبار ٢٩٢٥٠٠ سعر ديالى ٢٦٤٠٠٠ اقليم الجنوب ٢٤٠٠٠٠ في العراق ٢٢٤٠٠ اقليم كردستان ٢٦٢٠٠٠.

سلطنة عمان فئة ٤٠٠غرام في بغداد ٢٦٠٠ وسعر الموصل٢٦٠٥. وبيض أحمر حجم كبير طبقة ٣٠ بيضة سعر بغداد ٤٢٥٠، سعر الموصل٥٠٠٠، زيت نباتي تجاري زيـر / تركي قنينة بلاستك ١لترسعر بغداد ٢٢٥٠،سعر الموصل٢٣٧٥،سعر البصرة ٢٠٠٠.

اما بالنسبة للحبوب فقد بلغ سعر رز تجاري فل تايلندي بسمتي للكيلو غرام الواحد ١٧٥٠ ديناراً، والعنبر فل محلي بلغ ١٧٥٠ في بغداد،وسعر الموصل ١٧٧٠، سعر البصرة١٨٠٠، طحين حنطة اسمر تجاري محلي كيلو سعر بغداد ٥٠٠، سعر الموصل٣٧٥، سعر البصرة٥٠٠،طحين حنطة ابيض تجاري إماراتي كيلو سعر بغداد١٠٥٠، سعر الموصل٧٦٠، سعر البصرة ٦٤٠،حمص تجاري غير مجروش بقري (صحاح) / إيراني كيلو سعر بغداد ٢١،٢٥، سعر الموصل٢١٠٠،سعر البصرة١٧،٥٠، عدس تجاري / تركي كيلو سعر بغداد٢،٠٠٠،سعر الموصل ١٨٠٠، سعر البصرة١٧٥٠.. فيما بلغ سعر كيلو السكر التجاري / برازيلي في بغداد١٤٥٠، وسعر الموصل ١٤٣٠،و سعر البصرة١٥٠٠،ومعجون طماطة توسان / تركي علبة معدن ٨٣٠ غم سعر بغداد، ٢٣٧٥ سعر الموصل، ٢٢٠٠ سعر البصرة،شاي تجاري ليبتون / سري لانكي٤٥٠ غم سعر بغداد،٣١٢٥سعر الموصل، ٣٧٥٠سعر البصرة ٣٠٠٠. شاي حصة سعر الكيلو في بغداد٢٤٠٠،سعر الموصل ٢٢٥٠،سعر البصرة ٢٢٥٠.

كما ارتفعت أسعار اللحوم والمنتجات الحيوانية في السواق المحلية سعر كيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) من (١٤،٠٠٠) دينار إلى (١٤٥٠٠) دينار، فيما ارتفع سعر كيلو لحوم الدجاج المحلي من (٤٣٧٥) إلى (٥٠٠٠) دينار، في حين ارتفع صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٤٤،٧٥٠) دينار ،مبينا إن سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٥،٥٠٠) دينار، وسعر الموصل١٤٢٥٠،وسعر البصرة١٤،٧٥٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي كيلو سعر بغداد١٥٢٥٠ سعر الموصل١٣٧٥٠ سعر البصرة ١٤٢٥٠ دجاج مجمد / محلي كيلو و الموصل٤٧٥٠ سعر البصرة ٤٤٣٨"،

وكانت أسعار الفواكه والخضراوات في الاسواق بالدينار العراقي اذ بلغ سعر بصل

الاقتصادي | العدد (2246)السنة التاسعة -الثلاثاء (13) أيلول 2011

مقارنة بين مسودتين لقانون النفط والغاز

مسودة قانون النفط والغاز التي أعدتها وزارة النفط الاتحادية وأقرها مجلس الوزراء أخيرا كانت متطابقة بشكل جيد مع مضامين الدستور لكنها بحاجة إلى مزيد من التعديل بالحذف أو الإضافة أو التعديل لبعض الفقرات التي وردت فيها لتكون أكثر وضوحا ونضوجا مما هي عليه، هذه النسخة لمسودة القانون تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء ومجلس شورى الدولة بعد اجراء التعديلات عليها.
إنها بلا أدنى شك تختلف عن المسودة للقانون التي سبق وأن أدرجها مجلس النواب لقراءتها القراءة الأولى لكنها سحبت كنتيجة للانسحاب الكبير من البرلمان قبل قراءتها، فكان ذلك الانسحاب بمثابة التصويت عليها بالرفض من قبل الغالبية العظمى في البرلمان.

حمزة الجواهري

تلك المسودة كانت قد كتبت وفق الفهم الكردستاني للدستور حيث المادة١١١ التي تنص على أن "" النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات"" ، فالإقليم يفسر هذه المادة الدستورية على أن النفط والغاز في إقليم كردستان العراق ملك للكردستانيين، أما النفط في باقي أنحاء العراق فإنه للشعب العراقي بما فيهم الكرد، وما يؤكد ذلك أيضا هو ظهور مادة في إقليم كردستان قبل تعديله تنص على أن "" النفط والغاز في كردستان ملك للكردستانيين"" ، لكنها رفعت من دستور الإقليم لتعارضها الفاضح مع الدستور الفدرالي، لكن، كما نلاحظ من خلال قراءتنا لسياسة الإقليم، أنها مازالت باقية عرفا، وهي جزء غير معلن من سياسة الإقليم الثابتة التي لا تحيد عنها.

في حين أن المادة من الوضوح بحيث لا تقبل أي تفسير غير أن الحكومة الفدرالية تعتبر صاحبة الحق الحصري في كثير من مفردات الصناعة النفطية، فحين نقول إن النفط والغاز ملك للشعب العراقي فهذا يعني أن هناك جهة معينة صاحبة الحق بالتصرف نيابة عن الشعب العراقي أين ما كان، بالمنطق السليم هي تحديدا البرلمان والحكومة الفدراليان، لأن هاتين السلطتين انتخبتا من قبل الشعب العراقي في كل مكان، أما سلطة الإقليم فإن الذي انتخبها هم سكان إقليم كردستان فقط، فلا يحق لهذه السلطة النيابة عن سكان منطقة الأنبار مثلا، لكن الكرد يفسرون هذه المادة الدستورية على أنها تعطي سلطتهم حق الإنابة عن الشعب العراقي أينما كان، وهذا التفسير لا يمكن أن يقبله المنطق السليم بأي حال.

كما تعني المادة١١١ أيضا أن هذا النفط والغاز ملك حصري للعراقيين، ولا تعطي هذه الحق لأي سلطة مهما كانت حق إشراك أي جهة مهما كانت صفتها بهذه الملكية، لكن الكرد يجدون أن هذا الحق ممنوح لسلطات الإقليم وفق الدستور، وبناء على هذا التفسير الغريب نرى أن عقود كردستان التي وصل عددها أكثر من ٤٠ عقدا كلها عبارة عن عقود مشاركة بالإنتاج، أي أنها تعتبر الشركات الأجنبية شريكا بالنفط العراقي.

هكذا استطعنا رصد مخالفتين دستوريتين في عقود كردستان التي يعتبرها أخوتنا الكرد على أنها دستورية، مرة الإنابة من قبل الإقليم عمن يعيش خارجه، ومخالفة ثانية بمنح حق الشراكة للأجنبي بنفط العراق.

أما المادة١١٢ أولا تنص على التالي ""تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون"" . من الواضح جدا أن الإقليم يأخذ حصته كاملة وفق هذه المادة رغم اعتراض المحافظات العراقية خارج الإقليم، وتعطي الحق بإشراك الإقليم بالجوانب العملياتية التي تتعلق بالإنتاج من الحقول المنتجة حاليا، وقت كتابة الدستور، لكنها لا تعطي الحق أبدا لجهة ما التفرد بهذه المهمة كما نراه في عقود كردستان، حيث أن الإقليم قام بالتخطيط والتعاقد والاستكشاف والتطوير والإنتاج، وأبقى التسويق فقط للحكومة الاتحادية، ربما لعدم قدرة الإقليم تصدير النفط للخارج، ولو كان لديه القدرة على ذلك لفعلها كما فعلها بباقي الأمور التي تتعلق بالنفط والغاز.

أما المادة١١٢ ثانيا، والتي تنص على "" تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار. وهذا يعني أن الحكومة الاتحادية يجب أن تشرك الإقليم والمحافظات المنتجة برسم السياسات الاستراتيجية لتطوير هذه الثروة، أي التخطيط، ولا تمنح لأي جهة أخرى حق التصرف بباقي مفردات الصناعة النفطية فهي تبقى حصريا بيد الحكومة الفدرالية، ولها أن تشرك على مستوى التخطيط المحافظات المنتجة والإقليم، لكن مع ذلك، فإن مسودة الحكومة الفدرالية منحت هاتين الجهتين حقوقا أوسع في الجوانب العملياتية، أي الاستكشاف والتطوير والإنتاج، أما الجوانب

الاقتصادي | العدد (2246)السنة التاسعة -الثلاثاء (13) أيلول 2011

القانونية التي تتعلق بالتعاقد فإنها يجب أن تبقى مهمة حصرية بيد الحكومة الفدرالية وفق المادة١١١كما أوضحنا سابقا، وكذلك يبقى التسويق حصريا بيد الحكومة الفدرالية.

من الملاحظ من مسودة القانون التي كتبتها الحكومة أنها تمنح الإقليم والمحافظات صلاحيات أوسع مما يجب، وأتمنى على جهابذة القانون أن يعطونا تفسيرا غير الذي نستطيع فهمه من المادتين أعلاه.

في الواقع إن غضب الإقليم مبرر ضمن حدود فهمنا للحالة العراقية، فالكرد عانوا طويلا وكثيرا من تسلط الحكومات الدكتاتورية الشديدة المركزية، وكان آخر معاناتهم عمليات الأنفال سيئة الصيت، ومأساة حلبجة وسياسات أخرى غاية بالعنصرية مثل التهجير والإبادة الجماعية وغيرها كثير، من هنا يأتي موقف الكرد من وجود حكومة اتحادية قوية، حيث يعتقدون أن الحكومة الاتحادية القوية يمكنها إعادة إنتاج نظام دكتاتوري جديد لكن بثوب ديمقراطي، وهذا ما يخيف الكرد والعراقيين عموما، لذا فإنهم يسعون دائما إلى أن تكون الحكومة الفدرالية ضعيفة جدا، وأن حكومة الإقليم يجب أن تبقى أقوى منها، وهم لا يترددون من ذكر هذه المخاوف والثوابت السياسية للإقليم، وهو ما قرأناه في بيان وتصريحات رئيس الإقليم مسعود البارزاني الأخيرة بشكل غير مباشر.

في الحقيقة إن هذه السياسة غير منتجة إطلاقا، ولابد أنها تؤثر على شعبنا في كردستان أكثر من باقي أبناء المناطق الأخرى، فالحكومة الضعيفة على سبيل المثال لا تستطيع الوقوف أمام دول غاية بالقوة في الجوار، وكلها تريد أن تستغل فرصة وجود عراق ضعيف لتنهش بلحمه، وليس القصف الإيراني والتركي للقرى الكردستانية إلا نتاجا لهذا الضعف للحكومة الاتحادية.

في الحقيقة إن مسودة لقانون النفط والغاز التي كتبها الإقليم، سميناها بنسخة الكرد بهذه المقالة، وعند القراءة الأولى لها انسحب عدد كبير من البرلمانيين من القاعة، لذا سحبت لعدم توفر النصاب القانوني، وسحبت نهائيا بعد أن أرسل مجلس الوزراء نسخة أخرى لقانون النفط والغاز، وهذه الأخيرة سميناها بنسخة الحكومة بهذه المقالة.

مسودة الكرد المرفوضة من قبل البرلمان تبيح حق المشاركة بالنفط والغاز العراقي للأجنبي والمحلي على حد سواء مع الشعب العراقي، وهذا مخالف للمادة١١١من الدستور تحديدا حيث يجب أن تبقى ملكية النفط والغاز حصرا للشعب العراقي، وهناك مخالفة أخرى في هذه المسودة هو أنها تعطي حق التعاقد مع الأجنبي وتمنحه حق التملك بالنفط العراقي، ومخالفة ثالثة حين تمنح الإقليم حق التوقيع نيابة عن الشعب العراقي بكامله.

أما مسودة الحكومة الاتحادية في هذا الخصوص فإنها تحترم هذا الحق العام جدا، حيث أن معظم الأدوار الأساسية تمنحها للحكومة الفدرالية تاركة مساحة واسعة لمشاركة الإقليم والمحافظات المنتجة للتحرك بها.

مسودة الكرد تتخطى البرلمان ولا تعطيه أهمية من حيث الرقابة، وتعطيه دورا محدودا جدا في ناحية التشريع، حيث معظم التشريعات الضرورية ستكون من شأن الإقليم أو التوافق السياسي بين رؤساء الكتل السياسية. أما مسودة الحكومة فإنها تعطي دورا واضحا للبرلمان، لكن مازال فيها مجال كبير للتعديل والإضافة بحيث تعطي دورا رقابيا وتشريعيا أوسع للبرلمان.

مسودة الحكومة تعطي دورا واضحا لمجلس الوزراء الفيدرالي، ونقرأ العكس من ذلك في مسودة الكرد التي تهمش وتنقص من دور وشأن مجلس الوزراء الفيدرالي، وهذا يتعارض مع ما تقدم، أي تتعارض مع روح الدستور، فإنها تحيل جميع الأمور بما فيها التسويق بعد سنتين من صدور القانون إلى الإقليم والمحافظات المنتجة، ولا تعطي للحكومة الاتحادية إلا مشاركة رمزية فارغة المحتوى.

المجلس الاتحادي للنفط والغاز يعتبر جزءا أساسياً مكملا لمجلس الوزراء ولكنه جهة ذات اختصاص واسعة الخبرة ومدعومة بخبرات أخرى بصفات استشارية تستطيع تقديم الدعم الاستشاري الكافي للمجلس لاتخاذ قرارات سليمة تتعلق بالصناعة النفطية.

نجد أن مسودة الحكومة أكثر فهما لدور المجلس وهناك توزيع واضح للأدوار بين الكيانات المعنية بالصناعة الاستخراجية للنفط والغاز، وهي مجلس النواب ومجلس الوزراء وبالطبع المجلس الاتحادي للنفط والغاز ووزارة النفط وشركة النفط الوطنية والهيئات الخاصة بالأقاليم والمحافظات. حيث نجد أن لهذا المجلس دورا واضحا ومكملا لباقي الأدوار، كما وأن الأدوار واضحة جدا لكل كيان من هذه الكيانات، أما في مسودة الكرد فإن العلاقات غير واضحة، هذا فضلا عن التقليل من أهمية هذا المجلس، وذلك لأن معظم القرارات تأخذها الأقاليم والمحافظات المنتجة.

وزارة النفط وفق الفهم الواقعي للدستور يجب أن تكون جهة سيادية، ولها القيمومية على ملكية النفط والغاز كما لباقي الكيانات الاتحادية الأخرى قدرا آخر من هذا الحق، كما أن لها دورا تنفيذيا كبيرا بإدارة الملفات النفطية بصلاحيات متوازنة بشكل فاعل مع باقي الكيانات الاتحادية او الجهوية، فهي التي تخطط بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات المنتجة، وهي التي تتعاقد وهي المسؤولة عن تحديد الجهات التي تقوم بأدوار التطوير ومن ثم تشارك بإدارة عمليات الإنتاج ومنها خطوط النفط والغاز الرئيسية، لكنها تنفرد في النهاية بعمليات التسويق للنفط والغاز.

لكن مسودة الكرد تهمش دور وزارة النفط الفدرالية وتحولها إلى جهة استشارية محضة، ولا قرار لها بشأن المهمات السابقة الذكر، أما مسودة الحكومة فإنها تعطي دورا كبيرا إلى وزارة النفط، أي أنها تنسجم مع الدستور نصا وروحا من هذا الجانب.

شركة النفط الوطنية التي يجب إعادة تشكيلها بعد أن حلها النظام السابق، يراد منها أن تكون الكيان السيادي التنفيذي القوي الذي يقوم بجميع عمليات الاستكشاف والتطوير والإنتاج وإدارة شبكة خطوط النفط والغاز وأحواض الخزانات ومرافئ التصدير، لكي تتفرغ الوزارة كجهة تنفيذية سيادية إلى مسؤوليات أخرى.

مسودة الكرد تحاول أن تعيد هذا المخلوق للحياة ولكن مشلول تماما، ولا يمتلك من القوة شيئا، فالشركة التي تقترحها المسودة الكردية تعتبر هذه الشركة كأي شركة أخرى في العراق ولا خصوصية لها على الإطلاق، بل أن الشركات العاملة حاليا كجزء من وزارة النفط كشركة نفط الجنوب والشمال وغيرها تعتبر أكثر قوة من الشركة الوطنية التي تقترحها مسودة الكرد.

أما مسودة الحكومة الاتحادية فإنها تعطيها كل الواجبات والصلاحيات التي اشرنا إليها ما عدا بعض المسائل نجد أنها لم تكون موفقة بها، وهي أن الشركة يجب أن يكون لها الأولوية بحق الاستكشاف أو التطوير، وفي حال عجزت الشركة لأسباب موضوعية مقنعة، فإن تلك العمليات تحال للشركات العالمية أو المحلية وفق القانون، بمعنى أن الشركة لا يجب أن تعامل بالمثل مع الشركات الأجنبية أو المحلية الخاصة إن وجدت، وهذا التعديل أجده ضروريا ليكون لهذه الشركة دور رائد في المستقبل، كما لم تشر مسودة الحكومة إلى موضوع إدارة حقول الخزانات التي يجب ان تكون كجزء أساسي من البنية التحتية للصناعة الاستخراجية، لذا يجب أن تضاف للقانون مسؤولية إدارة وملكية أحواض الخزانات ويجب أن تحدد سعتها بأن لا تقل عن استيعاب انتاج بالطاقة القصوى لمدة أسبوع على الأقل، كما ولم تحدد مسودة الحكومة حجم الطاقات التخزينية للشركات العاملة في العراق والتي لا يجب أن تقل عن اسبوع أيضا، لكي يكون لدينا حقا منظومة متكاملة كبنية تحتية تخدم الصناعة الاستخراجية.

نسخة الكرد أحالت مسألة الحسم بالنسبة لعقود كردستان إلى رؤساء الكتل السياسية الثلاثة الكبيرة، وهي محاولة غير موفقة لإضفاء الشرعية عليها من خلال التوافق السياسي، ولم يحيلها القانون المقترح إلى البرلمان أو القضاء العراقي، وهي عقود لا يستهان بها، فإن عددها زاد على٤٠عقدا لحد الآن، ومعظم هذه العقود تقع ضمن الأراضي المتنازع عليها التي لم تحسم قضيتها لحد الآن، وإن الحساسية المفرطة التي تتسم بها الخلافات حول المناطق المتنازع عليها تكاد أن تصل إلى حد التناحر حاليا، فما بالك حين يكون الأمر متعلقا أيضا بما تحتويه من خيرات وأنها أراض منتجة للنفط والغاز؟ بالتأكيد فإن الحالة هذه ستؤدي إلى نزاعات كبيرة وحتى مسلحة بين المحافظات والإقليم، ولها تداعيات أخطر بكثير مما نتصور.

في حين أن نسخة الحكومة أحالت عقود كردستان إلى هذا القانون نفسه، مع مراعاة للظروف الموضوعية للفترة الزمنية التي أبرمت خلالها هذه العقود، وألزمت حكومة الإقليم بإجراء التعديلات اللازمة عليها وفق القانون خلال فترة زمنية محددة ومن ثم إحالتها إلى مكتب المستشارين المستقلين لمراجعتها وإبداء الرأي بها ويكون رأيها ملزما للتطبيق، رغم أن الحل الذي وضعته مسودة الحكومة يبدو منطقيا وأقرب لمنطق القانون والدستور، لكني أجد أن حكومة الإقليم سوف لن تقبل بهذا الحل، وربما ستكون له تداعيات أخرى تزيد من حدة الخلاف بين الطرفين.

أما في ما يتعلق بالتفسير المختلف لفقرات الدستور يجب أن يتفق الطرفان على تفسير واحد، وفي حال بقي الاختلاف، يمكن اللجوء للمحكمة الاتحادية وهي التي ستكون المسؤولة عن تفسير الفقرات التي تتعلق بالنفط والثروات الطبيعية، حينها يكون تفسير المحكمة ملزما للطرفين.

أما الاستمرار بهذه الحالة من الخلاف، فإنها ليست من مصلحة العراق على الإطلاق، لذا يجب اللجوء إلى منطق العقل والقانون ووضع حد لهذا الخلاف.

"النفط" ترفع دعوى قضائية ضد صحيفة بريطانية

خلافات بين المركز والإقليم حيال الصادرات النفطية

كشف نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني عن رفع وزارة النفط دعوى قضائية ضد صحيفة بريطانية نشرت معلومات "كاذبة" حول توقيع ملاحق سرية مع شركة بريطانية، وفي حين نفى المعلومات التي تحدثت عن توجه الشركة لإنشاء أنبوب لتصدير نفط الرميلة عبر الأراضي الكويتية، أكد أن اغلب عمليات حفر الآبار في حقول الجنوب تقوم بها شركات صينية.

وقال الشهرستاني لـ"السومرية نيوز"، إن "العقد الأصلي مع الشركة البريطانية أو غيرها لم يتم تعديله أو تبديله أو إضافة ملحق سري أو علني وقد سألت وزارة النفط بذلك"، مبينا أن "المعلومات التي تتحدث عكس ذلك كاذبة جملة وتفصيلا".

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

وأضاف الشهرستاني "طلبت من وزارة النفط إقامة دعوى قضائية على الصحيفة التي نشرت الخبر الكاذب وعلى كاتب المقال وإقامة دعوى في العراق على كل من روج للموضوع الكاذب"، مشيرا إلى أن "الموضوع نشرته الصحف البريطانية اعتمادا على معلومات شخص موتور في بريطانيا".

وكانت صحيفة الأوبزرفر البريطانية أبرزت في نهاية شهر حزيران الماضي الاتهامات الموجهة إلى شركة بريتش بتروليوم "BP" النفطية البريطانية بالسيطرة على الاقتصاد العراقي والتحكم فيه بعد أن وافقت حكومة بغداد على أن تستمر في الدفع للشركة حتى في حالة عدم إنتاج النفط بحقل الرميلة، حسبما كشفت وثائق سرية، وتوضح الصحيفة أن الاتفاق الرئيس لعمل الشركة في أكبر حقول النفط بالعراق تمت إعادة صياغته مرة أخرى بحيث تحصل BP على تعويضات فوراً في حال التعطيل المدني أو صدور قرارات حكومية بخفض الإنتاج.

وأكد الشهرستاني أن "الشركة البريطانية تعمل على استخراج النفط وتسليمه للعراق وفق أجور محددة"، نافيا "المعلومات التي تحدثت عن توجه شركة BP لإنشاء أنبوب لتصدير نفط الرميلة عبر الأراضي الكويتية".

وأشار إلى أن "أغلب عمليات حفر الآبار في حقل الرميلة وباقي حقول الجنوب تقوم بها شركات صينية أثبتت كفاءتها خلال الفترة الماضية، إذ أن ارخص العروض التي نتسلمها هي من تلك الشركات"، مبينا أن "عقود حفر الآبار تتم وفق آلية شفافة وبشكل رسمي".

وكان النائب عن التحالف الوطني أحمد الجلبي، اتهم في ٧ آب الماضي، وزارة النفط العراقية بإعادة كتابة بعض العقود النفطية ضمن جولة التراخيص بشكل سري، مشيرا إلى أن العقد الجديد يلزم العراق بدفع نسبة من المال إلى شركة برتش بتروليوم عن كل برميل نفط حتى في حال تعسر الإنتاج.

وكانت وزارة النفط وقعت عقداً في الثالث من تشرين الثاني الماضي مع ائتلاف شركتي (بي بي) البريطانية، والوطنية الصينية لتطوير حقل الرميلة النفطي، كما وقعت عقدا أوليا في ٢٩ تشرين الأول الماضي مع شركة أكسون موبيل الأميركية ومجموعة شل البريطانية الهولندية بتطوير حقل غرب القرنة، كما وقعت في الثاني من تشرين الثاني الماضي عقدا نفطيا أوليا آخر مع تحالف شركات دولية تقوده شركة إيني الإيطالية لتطوير حقل الزبير، وتنافست كبرى شركات الطاقة العالمية ضمن جولة التراخيص الأولى في تموز سنة ٢٠٠٩.

وكان العراق الذي يعتبر عضوا مؤسسا في مجموعة أوبك للدولة المنتجة والمصدرة للنفط قد وقع أكثر من ١١ عقدا بمليارات الدولارات مع شركات عالمية كبرى لتطوير حقوله النفطية وخاصة الجنوبية منها من دون وجود قانون للنفط.

وينتج العراق حاليا نحو ٢,٧ مليون برميل يوميا بمعدل نحو ٢,١ مليون من الحقول الجنوبية ونحو ٦٠٠ ألف برميل يوميا من حقول كركوك، ويبلغ أجمالي ما يصدره من النفط نحو ٢,٢ مليون برميل باليوم الواحد يصدر عبر موانئ البصرة وميناء جيهان التركي.

ويطمح العراق من خلال عقود الاستثمار التي وقعها أن يزيد إنتاجه من النفط إلى ١١ مليون برميل يوميا بحلول العام ٢٠١٧.

في غضون ذلك، وصفت حكومة إقليم كردستان العراق اتهامات بغداد لها بالتعمد في تخفيض تصدير النفط من حقول الاقليم بالتقارير الكاذبة، وبينما أكدت أنها ما زالت ملتزمة باتفاقها المؤقت مع الحكومة الاتحادية، دعتها إلى التخلي عن توجيه الاتهامات واطلاق الفرضيات الخاطئة.

وقالت وزارة الثروات الطبيعية بحكومة الإقليم في بيان لها حصلت "السومرية نيوز"، نسخة منه، إنه "ليس هناك قرار سياسي بوقف تصدير النفط من كردستان عبر خط الأنابيب بين العراق وتركيا، مؤكدة أن هذه التقارير كاذبة، فهناك صعوبات فنية خطيرة رافقت نشاطات التصدير عبر الأنابيب التابعة لشركة نفط الشمال على مدى اليومين الماضيين، ما أدى الى تعطيل الصادرات من منطقة كردستان بشكل مؤقت".

ودعت حكومة الاقليم السلطات العراقية الى "التخلص تماماً من الفرضيات الخاطئة واتهامات تعليق التصدير"، مؤكدة أن "حكومة اقليم كردستان لا تزال ملتزمة باتفاقها المؤقت مع الحكومة الاتحادية للعراق لتصدير النفط من حقول كردستان حتى التوصل إلى حل دائم يستند إلى الدستور".

وكان تصدير النفط من حقول كردستان بدأ في مطلع شباط من هذا العام، وتم تحديد متوسط حجم الصادرات من كردستان العراق بـ ١٠٠،٠٠٠ برميل يومياً، وقد وصل المعدل على مدى الاشهر السبعة الماضية الى ١٣٠٠٠٠ برميل في اليوم الواحد، بعد أن بدأ التصدير بمعدل ٧٥٠٠٠ برميل يوميا ثم بلغت ذروتها في أواخر حزيران تموز الماضيين ١٧٥٠٠٠ برميل يومياً.

وأشار بيان وزارة الثروات الطبيعية الى أن "صعوبات تقنية عدة بخط أنابيب التصدير ونظام ضخ المياه في شركة نفط الشمال، ادت الى تأثر نظام التصدير لدى حكومة اقليم كردستان"، وتطرق إلى تفاصيل فنية تتعلق بمشاكل التصدير في شركة نفط الشمال، فيما اشار الى ان السلطات الكردية تقوم حالياً بتنفيذ بعض الاختبارات على سلامة النظام، وهي تأمل ان تكون قادرة على استئناف التصدير تدريجياً بعد يوم أو نحو ذلك.

ولفت البيان إلى ان الوزير في حكومة إقليم كردستان فاتح وزير النفط في بغداد، وابلغه بهذه المشاكل "غير المتوقعة والخطيرة"، فيما "وافق وزير النفط على التحقق من ذلك، وتفادي مشاكل مماثلة في المستقبل".

وكانت تصريحات لكل من نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ووزير النفط قد شككت في اسباب تراجع صادرات النفط من حقول اقليم كردستان العراق خلال الايام الماضية، وذهبت الى احتمال الى ان يكون عن عمد.

يشار إلى أن المشاكل بين بغداد واربيل كانت قد تجددت على خلفية قيام الحكومة العراقية باقرار مسودة قانون جديدة لقانون النفط والغاز دون التشاور حولها مع الكرد، الذين ردوا سريعا برفض المسودة الجديدة.

وقبل ايام، اعلن رئيس اقليم كردستان مسعود البارزاني عن توجه القائمين على الحكومة العراقية بالتفرد في القرارات دون التشاور مع الشركاء الأساسيين وأبرزهم الكرد.

الى ذلك، أكد مصدر مطلع في شركة نفط الشمال ان تصدير النفط من حقول اقليم كردستان لم يتوقف، وفي الوقت الذي نفى المصدر تصريحات مسؤولين عراقيين أكدت توقف التصدير، أشار إلى أن معدل التصدير كان بين ٥٣ - ٥٤ ألف برميل الاحد.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "تصدير النفط من حقول اقليم كردستان العراق لم يتوقف، بخلاف ما صرح به مسؤولون عراقيون"، مبيناً ان "معدل التصدير ليوم الاحد تراوح بين ٥٣ - ٥٤ الف برميل".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "تصريحات المسؤولين العراقيين عن توقف التصدير من حقول كردستان غير مفهومة، وربما على علاقة بالخلافات السياسية القائمة بين اربيل وبغداد، لان هناك موضوع عقود النفط للاقليم، وموضوع المسودة الاخيرة لقانون النفط والغاز والتي ابدى الكرد رفضهم لها".

وكان وزير النفط العراقي عبد الكريم لعيبي قد قال في تصريحات صحفية على هامش مشاركته في المؤتمر الترويجي لجولة التراخيص الرابعة في عمّان إن "حكومة إقليم كردستان أوقفت ضخ النفط من حقول الإقليم عبر منظومة الصادرات النفطية الوطنية"، مبينا أن "أسباب عملية إيقاف ضخ النفط لم تعرف حتى الآن".

وأضاف لعيبي أن "إيقاف ضخ النفط سيشكل خسارة للاقتصاد العراقي وسيلحق أضرار كبيرة بالشعب الكردي خصوصا والعراقي بشكل عام".

وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني كشف، في التاسع من أيلول الجاري، عن انخفاض النفط الخام المصدر من إقليم كردستان من ١٥٠ ألف برميل إلى ٥٠ ألف عبر الأنبوب العراقي التركي في الأسبوعين الماضيين، وفيما طالب بأن تكون العقود في كردستان شفافة وليست "خلف أبواب مغلقة"، شدد على أن تلك العقود لم تعرض على الحكومة المركزية.

يشار إلى أن وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان العراق أعلنت، في الثالث من آذار الماضي، عن ارتفاع تصدير النفط الخام من حقول الإقليم إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً خلال آذار الماضي، فيما أشارت إلى وجود خطط لمضاعفة الصادرات نهاية العام الحالي ٢٠١١ إلى ٢٠٠ ألف ليصل إلى مليون برميل يوميا بحلول العام ٢٠١٥.

يذكر أن خلافات لا تزال عالقة بين بغداد وأربيل بشأن عقود الإقليم النفطية مع الشركات الأجنبية وحول قانون النفط والغاز، ورغم أن إقليم كردستان بدأ في الأول من حزيران من العام الماضي بتصدير النفط المستخرج من حقوله بشكل رسمي، لكن سرعان ما توقف التصدير جراء الخلافات بشأن مستحقات الشركات العاملة في استخراج النفط، ولم يستمر التصدير سوى نحو ٩٠ يوما وهو متوقف منذ أيلول من العام الماضي، إلا انه استؤنف مطلع شهر شباط الماضي اثر اتفاق جديد بين الإقليم وبغداد على أن يصدر الإقليم مائة ألف برميل يومياً.

إلى ذلك، قالت شركة دي.ان.أو انترناشونال النرويجية للنفط إن الانتاج بحقل نفط طاوكي الذي تديره في كردستان العراق قد عاد الى حوالي ٥٠ ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا بعد عطل في خط أنابيب مؤخرا.

وقال توم براتلي المتحدث باسم دي.ان.أو "حدث توقف لنحو ٢٦ ساعة لكن عدنا الان الى الانتاج الكامل.. مررنا ببعض التوقف منذ بدأنا الإنتاج مجددا في فبراير."

وكانت حكومة إقليم كردستان قالت يوم الاحد الماضي: إن صادرات النفط عبر خط الانابيب الرئيسي من منطقة كردستان حيث تعمل دي.ان. أو قد توقفت بسبب مشاكل فنية.

وقالت حكومة الاقليم: إن شركة نفط الشمال تعرضت "لمشاكل فنية خطيرة" في خط أنابيب التصدير الرئيسي الذي ينقل نحو ١٠٠ ألف برميل يوميا ونفت تقارير بأنه جرى تعليق الصادرات عن عمد.

الاقتصادي | العدد (2246) السنة التاسعة - الثلاثاء (13) أيلول 2011

المرصد الاقتصادي

الجنابر النسائية.. عوز أم إثبات موقف!

بغداد / علي الكاتب

المتغيرات الحديثة والتطورات الحاصلة في العالم بشكل عام وفي الدول المجاورة بشكل خاص، شكلت حوافز للمرأة العراقية من اجل أن تثبت لها موطئ قدم في شتى المجالات الثقافية والصحية والعلمية والفنية وغيرها، لتسجل حضورا متميزا في جميع مجالات العمل وفنون التجارة وتشارك الرجل فيها بصورة متساوية، (والجنابر والبسطيات) وان كانت معروفة يشغلها الرجال حصرا في السابق،إلا أننا بدأنا نألف صورة جديدة لجنابر تبيع فيها النساء في أسواق الشعبية.

وقالت الدكتورة نجاح رؤوف أستاذة علم الاجتماع في جامعة النهرين: إن بائعات الجنابر وان كانت ظاهرة يرفضها المجتمع في الماضي، إلا أنها أصبحت في الوقت الحاضر مألوفة ويمكن مشاهدتها في معظم الأسواق،حيث أن المرأة العراقية استطاعت الانخراط في ميادين جديدة في العمل والتجارة، وهذه تعود لأسباب رغبتها في المشاركة الحقيقية في المجتمع في شتى الميادين، وكذلك الظروف القاسية التي أجبرتها على الولوج في مثل هكذا أعمال.

وأضافت أن المسؤولية التي أصبحت المرأة العراقية تشارك الرجل فيها جعلتها تصمد أمام المشكلات التي ترافق مثل هكذا أعمال والمشقة والتعب الذي يكتنف إرهاصات مثل تلك الاعمال،اذ تتطلب التواجد المستمر في موقع العمل والتسوق المستمر من منافذ الجملة وخلق روح المنافسة في العمل،والتعامل مع الزبائن بشكل حسن وجذبهم على الشراء وايجاد مجموعة من الزبائن المستمرين،والتعامل بمبدأ التجارة والعرض والطلب لضمان تحقيق النجاح في هذه المهنة الجديدة.

فيما قالت صبيحة كريم صاحبة جنبر (بسطية) في سوق البياع الشعبي إن تخصصها ببيع لوازم خياطة ومفردات اخرى تختص بشريحة النساء جعلتهن يفضلن الشراء مني بشكل اكثر من الشراء من أصحاب الجنابر من الرجال،وذلك لوجود بعض الخصوصية في التعامل تكون مفضلة بين النساء في ما بينهن، مع وجود التساهل والبشاشة التي تجذب الزبائن،وهي بلا شك من مقومات البائع الناجح.

وأضافت أن المرأة ليس بمستغرب ان تتواجد في السوق وتبيع في جنبر او بسطية،كونها شقت طريقها في الحياة ولم تعد امامها حواجز تمنعها من كسب قوتها وقوت عائلتها،خاصة مع غياب صاحب العائلة، وبعيدا عن دور ربة البيت التي لا تزال تحافظ على مسؤوليتها الأولى في البيت،لتصبح المرأة تعمل حاليا في مهن لم يكن مألوفا لها أن تقوم بها، كسائق تكسي أو ميكانيكية للسيارات أو سائق لباص صغير (الكيا)،أو نجدها كضابط في مراكز الشرطة وشرطي للمرور،او سائق لـ(الستوتة) تبيع قناني الغاز في المناطق السكنية وغيرها.

وتابعت أن المرأة العراقية أثبتت أنها تصارع المستحيل لتضع لوحة المبدعات إلى جانب لوحة المبدعين في مجالات شتى كالرياضة والفن والادب والعلوم والطب والوسائل التكنولوجية الحديثة،لتحظى بشهادات الابداع ودروع التميز أينما حلت،في ظل أجواء التنافس المشروع مع أخيها الرجل نحو مستقبل أفضل لها وللمجتمع في آن واحد.

وقال علاء الدجيلي حقوقي سابق إن الظروف الاستثنائية وحدها جعلت المرأة مجبرة على ترك منزلها لتعمل في مجالات تخالف العادات والتقاليد الاجتماعية وفي مهن صعبة وشاقة على حساب تواجدها الحقيقي وموقعها الصحيح في المنزل والوقوف على تربية الأولاد بالشكل الصحيح والمطلوب،وهي تخالف طبيعة تكوينها البشري وبنيانها الجسمي مما يرهقها في ماهي في غنى عنه.

وأضاف ان ظاهرة بائعات الجنابر التي بدأت تزداد في الاسواق والمناطق التجارية،تثير الكثير من التساؤلات بين السلب والإيجاب حول أسبابها ودوافعها والحلول التي تقع على عاتق الجهات الرسمية ومنظمات المرأة ضمن منظمات المجتمع المدني للتثقيف والحث على جعل المرأة عضوا حقيقيا ونافعا في المجتمع بما يتناسب مع وضعها الجسماني،وترك منافسة الرجال في كل شيء،لان الخصوصية في العنصر البشري مهمة وضرورية لوضع فواصل بين الجنسين من اجل ديمومة الحياة.

اقتصاديات

نزاهة.. أم فساد؟

■ عباس الغالبي

يبدو ان الامور تتجه الى مهاوٍ خطرة، حيث تقوض النزاهة ويحمي الفساد، إن لم نقل ت طلق العنان له وتفتحً الابواب على مصراعيها للفاسدين ان ينهشوا من أموال الشعب هكذا على الملأ ومن دون إستحياء، وماحادثة استقالة رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي إلا دلالة صارخة على مانقول، فقد أدرك الرجل انه لا مناص من الفساد فقد عشش وتربى واستفحل في المؤسسات الحكومية في ظل حماية المفسدين والتغطية عنهم، بل وصل الامر الى ضغوط سياسية على الهيئة لغلق ملفات او التهاون او غض النظر عن حالات فساد كثيرة، حيث بلغ السيل الزبى واقدم رئيس الهيئة على الاستقالة.

ومن خلال مراجعة في مشهد الفساد خلال الاعوام الست السابقة نرى ان ان هنالك صراعاً محتدماً بين النزاهة والفساد ففي الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن السبل الرادعة للفساد من خلال وجود المؤسسات الرقابية المتخصصة بمكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين، إلا ان الامر كان أحوج مايكون الى بيئة تشريعية مثلى قادرة على اشاعة ثقافة النزاهة أولاً ومن ثم الردع المناسب والمحاسبة على وفق حيثيات قانون يتناسب مع حجم الفساد، كما ان المشهد كان أيضاً الى خطاب سياسي وثقافي متزن لا يهول حجم الفساد ولاينفيه ويقلل من مخاطره وتداعياته في وقت غابت فيه ثقافة النزاهة ولم تعد المؤسسات الاعلامية وقبلها الرسمية ومنظمات المجتمع المدني قادرة على التساوق مع الحاجة الملحة لثقافة النزاهة ومضت الاشهر والسنين ولم نلمس سوى تصريحات فارغة جوفاء للمسؤولين كل منهم يتنادى، وبحث الاخرون لاتباع كل الطرق لمكافحة الفساد اجتماعياً وقانونياً وسياسياً من دون جدوى، فقد أخذ الفساد بالاتساع والانتشار حتى بلغ الامر بالمفسدين التفنن في طرق الفساد وابتكار شتى الطرق لسلوك هذا الطريق الفج واللاأخلاقي.

> ان رئيس هيئة النزاهة المستقيل رحيم العكيلي قال ذات يوم خلال ندوة حوارية نظمت في مؤسسة (المدى) ان الامر بلغ الى اننا حين نحقق في حالات الفساد لم نعثر على مستندات رسمية تؤشر وتدين المتهمين في وقت انه لدينا قناعة كاملة بوجود الفساد

واذكر ان رئيس هيئة النزاهة المستقيل رحيم العكيلي قال ذات يوم خلال ندوة حوارية نظمت في مؤسسة (المدى) ان الامر بلغ الى اننا حين نحقق في حالات الفساد لم نعثر على مستندات رسمية تؤشر وتدين المتهمين في وقت انه لدينا قناعة كاملة بوجود الفساد، هكذا اتجهت الامور وتداعت المصائب في العراق الجديد الى فساد تعج به المؤسسات ويتبارى فيه الفاسدون، وزيخرج علينا المنافحون والمدافعون ويقللوا من حجم الفساد وينتقدون عرض الفساد على حقيقته تحت ذريعة عدم المبالغة والتهويل.

الفساد والنزاهة مازالتا تتصارعان تحت الشمس وليس بالخفاء وهذا مايدمي القلب،والاموال تسرق والخدمات تنحسر بل تتلاشى والمعيشة ضنكى، ويتبارى ممن يقفون على أبواب السلاطين بالدفاع عن الفاسدين على مرأى ومسمع من الجميع، متخذين من المقولة المأثورة شعارهم الاسمى (مَنْ أمِنَ العقاب أساء الأدب).

ولابد لنا من الاشارة الى ان المشهد لايخلو من أصوات الخيرين الذين يحاولون التصدي للفساد، إلا انها أصوات مبحوحة لاترقى الى حجم الفساد المهول.

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | التصحيح اللغوي: مصطفى محمد حامد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصوير: أدهم يوسف | الاخراج الفني: ديار خالد

الاقتصادي

طبعت بمطابع مؤسسة دار الصباح للإعلام والثقافة والفنون